مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

دور منظمات المجتمع المدني فى إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة (العودة الطوعية بدافور نموذجاً)

THE ROLE OF CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS IN REBUILDING SOCIETIES AFTER COMPLEX CRISES (VOLUNTARY RETURN TO DARFUR AS AN EXAMPLE)

دكتور/ محمد إسحاق محمد عبد الله
أستاذ مساعد، جامعة الضعين، كلية العلوم الإدارية – السودان
Dr. Mohammed Eshag Mohammed Abdalla
Assistant Professor, El Daein University, Faculty of Administrative Sciences – Sudan
abuawabmohd@gmail.com

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المستخلص:
هدفت الدراسة لتحديد دور منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة، ومعرفة مدي مساهمة نشاطات منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة والعودة الطوعية، ومن ثم بيان الإجراءات والبرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني لإعادة بناء مجتمع دارفور عبر العودة الطوعية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والإستدلالي. من أهم نتائج الدراسة أن هناك محاولات كثيرة لمنظمات لمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة، نتيجة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدتها اقتصاديات التنمية، من جهة أخرى أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني وكذا إلى منظماته لحل المشكلات والأزمات المعقدة، منظمات المجتمع المدني لها دور فعال ومؤثر في معالجة إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة، توجد شراكات للأنشطة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بدأت تظهر من خلال مشروعات لدعم الأسر والفئات المتضررة والنهوض بمناطق الكوارث والحروب والنزاعات.
أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها أهمية تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص التدخلات الطارئة عند الطواري والأزمات المعقدة وتقديم برامج الامتصاص العاجل، ضرورة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة المختص بمعالجة الازمات المعقدة بعد النزاعات والحروب والنكبات بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وخاصة ما يتعلق بالمقدرة المهنية والتواؤم مع احتياجات العمل وتنمية روح المبادرة للمتطوعين والاستفادة من قدراتهم في ذلك، على منظمات المجتمع المدني الاستفادة من التطور التكنولوجي وتوظيفه من أجل تسهيل وتسريع عملها في الوصول إلى الفئات المحتاجة والمهمشة، مع العمل على رفع مستوى التنسيق بين المنظمات، على أساس تحمل المسؤوليات بشكل جماعي.
الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، إعادة بناء المجتمعات، الأزمات المعقدة، العودة الطوعية، دافور.

Abstract:
The study aimed to determine the role of civil society organizations in rebuilding societies after complex crises, and knowing the extent to which the activities of civil society organizations contribute to rebuilding societies after complex crises and voluntary return, and then explaining the procedures and programs implemented by civil society organizations to rebuild Darfur society through voluntary return.The study followed the descriptive, analytical, historical and inferential approach. One of the most important results of the study is that there are many attempts by civil society organizations to achieve development in general, as a result of the global transformations and developments witnessed by development economics. On the other hand, the need for civil society as well as its organizations to solve complex problems and crises has become. Addressing the rebuilding of societies after complex crises. There are partnerships for activities between the government and civil society organizations that have begun to emerge through projects to support families and affected groups and to promote areas of disasters, wars and conflicts.The study recommended a number of recommendations, including the importance of activating the role of civil society organizations in the field of providing opportunities for emergency interventions in emergencies and complex crises and providing urgent absorption programs, the need for coordination between civil society

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

organizations and state agencies specialized in dealing with complex crises after conflicts, wars and calamities in a manner commensurate with the needs of society, especially what With regard to professional ability and compatibility with work needs and the development of volunteer spirit and benefit from their capabilities in this, civil society organizations should take advantage of technological development and employ it in order to facilitate and accelerate their work in reaching the needy and marginalized groups, while working to raise the level of coordination between organizations, on the basis of tolerance collective responsibilities.
Keywords: civil society organizations, rebuilding societies, complex crises, voluntary return, Darfur.

المقدمـة:

إن منظمات المجتمع المدني تساهم بصورة كبيرة في معالجة الكثير من المشكلات وتبني المبادرات التي تخدم العديد من الأطراف، خاصة في الدول النامية، أو التى تعاني من الفقر وقلة الموارد، فهي تسعي لخدمة الفقراء والمساكين في مناطق متعددة من السودان وعملت على محاربة الجهل والأمية وقدمت العلاج والدواء للمرضي والكساء والطعام للمحتاجين، وإغاثة المنكوبين جراء الكوارث والنزعات والحروب. وتلك الأدوار التى تقوم بها المنظمات والجمعيات تتعاظم دوماً، طالما هنالك حروب وكوارث تصيب العالم كل يوم. وتلك المنظمات هى الأكثر حركة ومرونة وأقل تكلفة في معالجة مشكلات الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل فضلاً عن ارتكاز معظم انشطتها على المبادرات التطوعية وبهذا المعنى تجسم بشكل حي وملموس جوهر المشاركة والتمكن، وهما عماد التنمية البشرية، فإن كانت جهود منظمات المجتمع المدني أمرا مرغوبا في الماضي لدورها في حماية مصالح الفئات المختلفة والضعيفة من الشعب، فقد أصبح أمرا مطلوباً وملحاً في الوقت الحاضر وفي المستقبل المأمول بمزيد من التنمية. ما يزال التحسُّنُ في أمر العودة إلى دارفور وغيرها من الحلول الدائمة في جميع أنحاء دارفور قليلاً، بسبب استمرار الأعمال القتالية وانعدام الأمن، ثم إنَّ ما نشأ بسبب ذلك من تهجيرِ عدد كثيرٍ من النَّازحين داخلياً، إنما يُثِيرُ تحدِّياً مستمراً لإجابة حاجاتهم الأساسية والحفاظ على مستوى معيشةٍ لائق، ويضغط على البنية التحتية الحضرية ضغطاً شديداً. فلا بدَّ من ازدياد استكشاف الحلول الدائمة للتَّهجير، تلك الحلول القائمة على مبادئ الطوعية، والأمان، وصَوْن الكرامة، التي تَركُزُ همَّها في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الاعتماد على النَّفس، ودَعْمِ فُرَصِ المعاش في مناطق العودة الطوعية، ومعالجةِ العبء الواقع على القدرة الاستيعابية الحضرية والريفية.

لذلك فإن الإهتمام بقضايا البناء والتعمير للمجتمعات التى شهدت أزمات معقدة وكبيرة، من القضايا الهامة في المجالات الإنسانية والاجتماعية، حيث أن تلك المجتمعات، وبسبب تلك الأزمات أفرزت العديد من الماسي، مما يؤدي إلى ضياع العديد من أهل دارفور بسبب التشرد والهجرة، واللجوء، ومن هنا تبرز مسئولية منظمات المجتمع المدني تجاه البناء والتعمير، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة عن طريق الأنشطة والبرامج والخدمات التي تقدمها تلك المنظمات والجمعيات.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

مشكلة البحث:

تعاني منطقة دارفور من التفكك والمشكلات الأمنية، وتواجه مشكلات كبيرة فى تلقي أبسط الحقوق والخدمات، ولعل الأمر يعود إلى قصور الحكومة المركزية ومنظمات المجتمع المدني عن القيام بدورها الفاعل لتحقيق النمو والبناء الهادف للمجتمعات. وعليه يمكن طرح التساؤلات التالية :

1. ما هو دور منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة؟
2. هل نشاطات منظمات المجتمع المدني ساهمت في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة والعودة الطوعية؟
3. ما هي الإجراءات والبرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني لإعادة بناء مجتمع دارفور عبر العودة الطوعية؟

اهداف البحث:

1. تحديد دور منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة.
2. معرفة مدي مساهمة نشاطات منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة والعودة الطوعية.
3. بيان الإجراءات والبرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني لإعادة بناء مجتمع دارفور عبر العودة الطوعية.

فرضيات البحث:

1. يوجد دور مباشر لمنظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة.
2. نشاطات منظمات المجتمع المدني لم تساهم في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة ولا العودة الطوعية.
3. لا توجد إجراءات وبرامج تم تنفيذها من قبل منظمات المجتمع المدني لإعادة بناء مجتمع دارفور والعودة الطوعية.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والاستدلالي.

الإطار النظري:

نشأة المجتمع المدني:

المجتمع المدني مصطلح أوربي قديم برز خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجة التحولات التي حدثت في أوربا الغربية وانتقالاتها من فترة الاستبداد الى فترة الديمقراطية البرجوازية ونتيجة للتحول الكبير الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بشكل خاص، وبعد الانتهاء من فترة العصور الوسطى والقيام بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة للنظام القديم جملة وتفصيلاً[1].

ذلك النظام الذي تركزت أيديولوجيته على الربط بين السلطةAuthority القدسية، ويقضي بان السلطة سلطة مطلقة، سلطة الحاكم المستبد لشعوب مسلوبة الحرية والحقوق وقد عمل على صياغة هذا التصور الأيد لوجي كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس أو نظرية الحق ألهي للملوك، حيث السلطة هنا سلطة مطلقة لا شيء يقيدها من إطلاقها.

[1] سعيد بن سعيد واخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص67 .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

لذلك يلاحظ ان المجتمع المدني يبلور في العالم الغربي بارتباطه بنشأة وتطور الدولة الحديثة والتحامه معا بشدة حيث كان الجزء للآخر كالثمرة وقشرتها أو كان المجتمع والدولة وجهين لعملة واحدة يزدادان التصاقا ولا يقومان الا مع بعض بدعم بعضها الآخر ويسنده ويعضده بل ويكمله، وهذا يعني ان المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث أرتكز على عدد كبير من المفاهيم التي ترتبط بمفهوم المجتمع المدني ارتباطا حتمته ظروف التغيير والإصلاح المتعددة الجوانب والأوجه منها الحرية، والمساواة، والإرادة العامة للدولة. مع انهيار نظم الحكم الشمولية في أواخر الثمانينات في شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كمصطلح جديد في كثير من تلك الدول، والذي لم يكن متداولا من قبل في الخطاب العام أو يحظ باهتمام الباحثين وقد تمت دراسة وتحليل المصطلح من قبل المثقفين واختلفت المواقف والآراء في هذا الشأن، ومن الصعوبة بمكان تحديد تاريخ ميلاد لمصطلح أو مفهوم بدقة لارتباطه بواقع معين، أي أن المفهوم المحدد هو تجريد لهذا الواقع الحالي، ويعتبر الدكتور حيدر إبراهيم على أن ذلك مشروط بتطورات هذا الواقع الذي يعبر عنه، وبالتالي فالمفهوم بدوره عملية أو سيرورة فكرية.[1]

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقانون أي انه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد به مجتمعاً مدنياً يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتعرفون وفقا لها. ثم تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالي، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتيّة هي النسق الآخر للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن الثامن عشر تأكد أن الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وإلا يترك للحكومة إلا القليل. وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث أعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وفي القرن العشرين طرح أنطونيو غرامشي مسألة المجتمع المدني في أطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس له ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية وفي مجتمعنا العربي قامت بعض مؤسسات المجتمع المدني منذ أكثر من مئة عام مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية. [1]

([1]) حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والمجتمع التقليدي في السودان، ط1 القاهرة، دار الكتب الجامعية، 2001م، ص 9.

[1] محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي، ورقة بعنوان منظمات المجتمع المدني، النشأة والآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، جمهورية اليمن، مدينة تعز، 2009م، ص5.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ومفهوم المجتمع المدني يبدأ من المحاولات الفكرية الأولي لتأكيد تمايز الدولة والمجتمع، وذلك بإقرار الحقوق المدنية للأفراد والمواطنين واعتبار قيام السلطة السياسية أو الدولة هو نتيجة تعاقد اجتماعي وينازل متبادل بين السلطة والفرد وخروج من الحالة الطبيعية إلى نشأة المجتمع المنظم[3].

يعد جون لوك من أكثر مفكري العقد الاجتماعي حيث اعطى اهتماما بالغا بمفهوم المجتمع المدني من خلال فكرة الذي قصد به ووصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، الا ان غياب ضبط السلطة الضامنة لهذه الحقوق في المجتمع الطبيعي كانا يهدد هذه الممارسات وحقوقها أو عليه نتج الاتفاق التعاقدي بين هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق مقابل تخليهم عن إدارة شؤونهم العامة للسلطة الجديدة التي أقاموها برضاهم مقابل التزام هذه السلطة بالمحافظة على الحقوق الأساسية في الحياة والحرية والتملك. وكان المجتمع المدني وما يزال محور الفكر الإنساني وجميع الفلسفات والأديان، والإيديولوجيات تصدت كل حسب توجهها وتصورها، لتنظيم هذا المجتمع وتبرير الإجراءات الاجتماعية والمؤسسات القانونية والسياسية.[1]

ظلت مفاهيم المجتمع المدني عائمة إلى أن جاء شيخ الفلاسفة هيجل Hegel "القرن التاسع عشر" حيث أدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة (ذات السلطة) والمجتمع التجاري–الاقتصادي (القائم على أساس الربح) سعيا منه لرفع قدرة المجتمع على التنظيم والتوازن. إن مناقشة هيجل للمجتمع المدني ترجع إلى آثار دراسته لفكر آدم سميث Adam Smith ونظريته "دعه يعمل، دعه يمر Laisser–Faire، Laisser passer et " وهي أساس الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين أو الفزيوقراطيين الذين يذهبون إلى أن رخاء الدولة يعتمد على تركها لحرية التجارة، وحرية الأفراد لكي يحققوا بقدر المستطاع أهدافهم الأنانية الخاصة. وعلى نفس خطي هيجل سعى المفكر الاشتراكي انطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1891–1937) إلى تطوير هذا المفهوم من خلال زج المثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي. في ذلك كانت دعوته ملحة الى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية نقابية وتعددية حزبية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما. كل ذلك لا يكتب له النجاح إلا بقيام وتوسع الديمقراطية حيث الديمقراطية والمجتمع المدني ووجهان لعملية اجتماعية واحدة. كتب المفكر الإيطالي روبرت بوتنام Robert Putnam "كلما تواجدت مؤسسات المجتمع المدني وأدت دورها كلما كانت الديمقراطية أقوى وأكثر فاعلية" [2].

اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاء للتنافس الإيديولوجي. فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة الدولة، فان المجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية، ووظيفة الهيمنة Hegemony هي وظيفة توجيهية للسلطة

---

[3] عبد الله حنا ، المجتمعان الاهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر، 2002م، ص10

[1] حسن ناظم وآخرون، المجتمع المدني– تاريخ نقدي، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2003م، ص5.

[2]) بهاء الدين مكاوي ، المجتمع المدني السوداني– بعض الإشكالات التأسيسية والبنيوية ، الخرطوم ، مركز كرائز التنوير المعرفي، سلسلة ندوات التنوير، العدد (7)، 2009م، ص132

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي إنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة. فالمجتمع المدني لدى غرامشي هو مجموعة من البنى الفوقية مثل: النقابات، والأحزاب، والصحافة، والمدارس، والأدب والتنظيمات الحرة الأخرى.[3]()

يري الباحث أن الفعل الإنساني يمكن تفسيره في ذات السياق الاجتماعي وفق تفاعل الأفراد في المجتمع المعين، ويمكن للمنظم الاجتماعي أن يعمل على تفسير الفعل الإنساني تفسيراً علمياً قائماً على تحليل السلوك في تضاعف مع سلوك الآخرين بالمجتمع، حيث أن تفاعل الأفراد في موقف اجتماعي معين هو الحقيقة الاجتماعية التي يجب تفسيرها.

مفهوم المجتمع المدني:

مدن–بالمكان أقام به وبأية دخل ومنه (المدينة) وحجمها (مدائن) بالهمزة(مدن) (ومدنا) مخففا ومثقلا.

وقيل هي من دينت اي ملكت فلان (مدن) المدائن (تمدينا) كما يقال مصر الأمصار. وسألت أبا على العنسوي عن همزة مدائن فقال من جعله من الإقامة همزة ومن جعله من الملك ولم يهمزه كما لا يهمز معايش. والنسبة الى مدينة الرسول (عليه الصلاة والسلام) (مدني) والى مدينة المنصور (مديني) والى مدائن كسرى (مدائنيّ) للفرق بينهما كما لا تختلط. و(مدين) قرية شعيب عليه السلام.

كاصطلاح:

استخدم هذا الاصطلاح في القرن الثامن عشر للدلالة على مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات التزام بعائلات أو عشائر سياسية. وبعدها فصل هيغل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة واعتبره الماركسيون مناقضا للدولة في توجهها. اما اليوم فأن المجتمع المدني (طوباويا) جميع القوى الشعبية والبرجوازية التي لا تجد في الدولة الراهنة الحريات وتفتح الطاقات التي تصبوا إليها، فالمجتمع أحيانا يكون جهة معارضة مناهضة للدولة التي يتهمها بالهرم والعجز اليوم[4].

يري (البروفسور الطيب زين العابدين). أن تعبير (المجتمع المدني) يقصد به: الهيئات والمؤسسات الاجتماعية الطوعية التي تشكل المجتمع العامل مقارنة بالمؤسسات والهيئات المسنودة بسلطة الدولة أو ذات الطبيعة التجارية، ويشير التعبير إلى مجال العمل الجماعي الذي يرتبط العاملون فيه باهتمامات وأهداف وقيم مشتركة تدفعهم إلى التطوع بالعمل في هذا المجال[5].

---

[1] حيدر إبراهيم على، مرجع سابق، ص 10

([4]) عبد الرحمن احمد أبودوم ،ورقة عمل بعنوان : منظمات المجتمع المدني في السودان والاستراتيجيات القومية، مركز التنوير المعرفي, ورشة عمل دور مؤسسات المجتمع المدني، أغسطس 2008م

([5]) الطيب زين العابدين ، دور منظمات المجتمع المدني في دفع الخطة الخمسية الأولي 2007-2011م من الاستراتيجية ربع القرنية، مجموعة أوراق مقدمة في ورشة المجتمع المدني في السودان ، مركز التنوير المعرفي، 2009م .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

يرى الباحث أن مفهوم المجتمع المدني له جذور تاريخية ضاربة في القدم وله أبعاداً فلسفية في أوربا، وبذات القدر له بعداً تأصيلياً في الواقع الإسلامي من خلا سماته وقيمه المتمثلة في التطوعية والاستقلالية ويرتكز على قيم التعاون والتسامح والاحترام، وهي قيم يدعو لها الإسلام ويعمل على تحقيقها، بل إن المجتمع المدني الإسلامي سابق على دولته. إن أكبر جهد منظم لمناقشة مفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته، هو انعقاد ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت 19-23 يناير 1992م.

المقصود في هذه الدارسة من قبل الباحث، بالمنظمات التطوعية، منظمات العمل التطوعي، المدنية غير الحكومية، التي ترعي حقوق ومصالح وتطلعات أي مجموعة من الأفراد أو قطاعات المجتمع وتقدم خدماتها الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية وفي غيرها من المجالات التي يتقاصر فيها دور الدولة، بما يجعل دورها تكميلي في عملية التنمية والتغيير الاجتماعي.

أهمية منظمات المجتمع المدني:

هنالك العديد من العوامل التي تعطي أهمية لمنظمات المجتمع المدني في المجتمع المعاصر والتي يمكن تلخيصها في الآتي[6]:

1. عدم قدرة الدولة في المجتمع المعاصر على الاستجابة لكل الحاجات أو تلك الخاصة ببعض فئاته لأسباب مالية بحتة من حيث عدم القدرة على توفير المصادر المالية الكافية لسد حاجات أفراد المجتمع، أو لأن الدولة بأجهزتها الإدارية البيروقراطية المركزية غير قادرة على الاستجابة لحاجات الناس، وبالوقت المناسب أو لأسباب سياسية من حيث إن الدولة قد لا تكون لديها الرغبة أو الاستعداد لتوفير وتعبئة المصادر المهمة من أجل سد حاجات الفئات الفقيرة والمهمّشة في المجتمع والتي لا صوت لها، ومن هن تبرز أهمية القطاع التطوعي حيث يستطيع توفير الخدمات التي لا توفرها الحكومة، ويعود ذلك لما تتمتع به مؤسسات العمل التطوعي من مرونة وقدرة على الحركة السريعة، ومن هنا فإن العمل التطوعي يأتي مكملاً للعمل الحكومي وداعماً له لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوي الخدمة أو توسيعها .
2. إن قطاع التطوع عادة ما يكون أقدر على التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات، وبالتالي التنويه لها وجذب الاهتمام إليها وإتاحة الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل من حجم المشكلات الاجتماعية في المجتمع.

يري الباحث أن منظمات المجتمع المدني التطوعي هي مؤشر على الجانب الإنساني بالمجتمع ويعمق روح التكافل بين الناس ويشجع على التعاون وتنمية روح الجماعة. وباختصار يمكن القول بأن أهمية العمل منظمات المجتمع المدني تكمن بأنه تعبير مهم عن حيوية وديناميكية الجماهير ومدى إجابتها، وأصبح يقاس تقدم المجتمع الإنساني بحجم المنظمات التطوعية وأعداد المتطوعين به، ومع عولمة الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية وتضاؤل المسافة

(6) أمينة أتربوني، بناء المجتمعات والمنظمات، ترجمة: وفيق أشرف حسونة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999م، ص19.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بين المجتمعات الإنسانية، أصبح العمل التطوعي الانساني يأخذ بعداً عالمياً يتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية، ولا تقتصر فيه قيمة العمل التطوعي على المردود الاقتصادي فحسب، وإنما تتجاوزه إلى البعد الاجتماعي الثقافي، حيث أن العمل التطوعي يعزز قيم المشاركة والإحساس بالمسئولية الاجتماعية والتكافل والعطاء والانتماء للجماعة والوطن .

المبادئ العامة لمنظمات المجتمع المدني:

1. الحياد NEUTRALITY
2. الاستقلالية INDEPENDENCE
3. عدم التمييز NON DISCRIMINATION
4. الشفافية TRANSPARENCY
5. الإنسانية HUMANITY

أهداف منظمات المجتمع المدني

أهداف منظمات المجتمع المدني تشتمل ولا تقتصر على الأهداف الإنسانية الرئيسية للمنظمات المسجلة بموجب قانون العمل الطوعي والإنساني على تقديم الخدمات وفق المناشط والبرامج للفئات المستفيدة. وهنالك اهداف استراتيجية واهداف مرحلية تمكن المنظمة من اداء رسالتها وتحقيق رؤيتها التي تسعي إليها، تختلف الأهداف من منظمة لآخري حسب الرؤية والرسالة. كل الذين يعملون في مجال منظمات المجتمع المدني تجمعهم في اداء وظائفهم اهداف مشتركة يعملون على تحقيقها، وإذا ما نجحت الادارة في ايجاد التنسيق بين الوظائف التخطيطية والتنظيمية والتوجيهية والرقابية وخلق الاجواء الداخلية للعمل ضمنت بذلك تحقيق الأهداف، ويمكن القول بان الادارة هي المعيار الاصلح للنجاح والفشل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التطوعية. فإن إدارة العمل التطوعي لا تعمل من اجل تحقيق الأهداف في اجواء وهمية، بل تعمل في ظل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة، وأنها في عملية السعي لتحقيق الأهداف تستقطب مصادر العمل من موارد بشرية ومالية ومادية، ويخضه قدرتها لتحقيق الأهداف لمعيارين هامين: كفاءة الادارة والقدرة على التكيف. ومن أهم أهداف منظمات المجتمع المدني الاتي[7]:

أ. الإغاثة الطارئة للمواطنين المتضررين من الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية بالتركيز على المجموعات الأكثر تأثراً .

ب. مساندة الفقراء ومحاربة الفقر ودرء مخاطر الكوارث وتخفيفها وإدارتها.

ج. ربط المساعدات الإغاثة بإعادة التوطين وإعادة التعمير والتنمية .

د. الاهتمام بالنازحين في الداخل واللاجئين والعائدين من خلال إعداد وتنفيذ برامج الإغاثة وإعادة التعمير وإعادة التوطين بالتنسيق مع الجهات المعنية.

(7) محسن عبد الرحمن عيدوني، المنظمات الوطنية، والأهلية، عمان، دار الثقافة للطباعة والنشر، 2005م، ص37.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

هـ. إعادة تعمير البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها الحرب أو الكوارث الطبيعية، بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية التي أنشئت لهذا الغرض .

و. تحديد الأولويات للإغاثة وإعادة التوطين وإعادة التسكين وإعادة التعمير بالتشاور والتنسيق مع المستفيدين والسلطات الحكومية ذات الصلة .

ز. بناء القدرات المحلية لتمكين المنظمات الوطنية من الاعتماد على قدراتها.

ح. إحياء قيم التكافل والتعاون ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ودعمهم.

ط. تنفيذ مشاريع الإغاثة والخدمات الإنسانية من خلال المنظمات الطوعية غير الحكومية والمنظمات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني التي تنسجم أهدافها مع السياسات العامة ومصالح المستفيدين.

تشكيلات منظمات المجتمع المدني:

يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة، مثل النقابات العمالية والمهنية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المنتجين من الفلاحين والرعاة والجمعيات الأهلية والمنظمات الخيرية والكتل التعاونية والاقتصادية والتنموية والبيئية والأحزاب السياسية والكيانات المجتمعية وغيرها من التنظيمات، وتقوم هذه التنظيمات من أجل دافع فئوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة مثل النقابات العمالية والكيانات الاجتماعية والأحزاب السياسية في حين تتشكل المنظمات غير الحكومية من أجل دوافع عامة قد تكون تنمية المجتمع والدفاع عن حقوقه وتطوره ومناصرة شرائحه الضعيفة وإنقاذ الفئات المتضررة واغاثة المجتمعات المنكوبة. وبرزت في السنوات الأخرى المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية خاصة النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال لمنظمات المجتمع المدني[1].

أنواع منظمات المجتمع المدني:

تنقسم منظمات المجتمع المدني إلى ثلاثة اهداف في علاقتها بالمجموعات المستهدفة[8]:

1. المانحة: هي تلك المنظمات التي تقدم عوناً مادياً كان أو عينياً للمنظمات والجمعيات التطوعية التي تقع تحت النوعين الاخرين وتأتي مواردها من مصادر مختلفة سواء كان من دول أو منظمات دولية أو اقليمية أو مؤسسات خاصة أو عامة أو افراد. والمنظمات والجمعيات المانحة يمكن ان تكون وطنية مثل مؤسسة حجار أو اجنبية مثل مؤسسة فورد الامريكية وال عيد أو مكتوم أو بن راشد الخيرية وغيرها من المؤسسات. ان منظمات المجتمع المدني المانحة لا تقوم بتنفيذ مشاريع ولا تلتصق باي من عمل ميداني التصاقاً مباشراً، وهذا ما يميز النوعين الاخرين.[1]
2. المنظمات الوسيطة أو المساعدة: هي منظمات المجتمع المدني التي تعتبر حلقة وصل بين المانحة والجمعيات القاعدية وجمعيات العون الذاتي، وكمثال لمنظمات المجتمع المدني الوسيطة في السودان منظمة الدعوة الإسلامية ومنظمة البر الدولية ومنظمة مهيرة النسوية ومنظمة الهلال الاحمر السوداني والجمعية السودانية لحماية المستهلك،

---

[1] هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة انفاق الخدمات الاجتماعية، جمهورية مصر ، الإسكندرية، مركز دراسات الوحدة، 2005م، ص3.

[8]) محمد الفاتح عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني (النشأة-الآليات-أدوات العمل)، ملتقى المرأة للبحوث والتدريب، تعز ، اليمن، 2000م، ص11.

[1] عبد الرحيم بلال، القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان، الخرطوم، دار عزة للنشر ، 2005م، ص19.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تقوم هذه المنظمات بمساعدة الجمعيات القاعدية الوطنية في اشكال مختلفة منها الدعم المادي المالي، والدعم المالي العيني، ثم الدعم المؤسسي بالموارد البشرية أو الخبرة في شكل تدريب أو استشارات ودراسات. وتتكون هذه المنظمات في الغالب الاهم من المهتمين الذين يعملون تطوعاً أو احترافاً من جمعيات عمومية يرأسها مجالس امناء ومجالس استشارية وامانات عامة ومكاتب تنفيذية.

3. منظمات وطنية قاعدية أو جمعيات عون ذاتي: تضم هذه الجمعيات اعضاء بهدف تحقيق اهداف ومصالح مشتركة، اقتصادية كانت أو اجتماعية مثل الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية والنقابات والمنظمات النسوية والشبابية القاعدية والاندية الرياضية والقافية والروابط الاقليمية والقبلية. وتقدم هذه الجمعيات خدماتها لأعضائها بمواردهم أنفسهم أو بموارد خارجية سواء من المنظمات المانحة بصورة مباشرة أو عبر الجمعيات والمنظمات الوسيطة أو من افراد أو مؤسسات عامة أو غيرها.[1]

مجالات منظمات المجتمع المدني:

بغض النظر عن مجال منظمات المجتمع المدني أو نطاق عملها فإنها تعمل من أجل تحسين حياة الناس أو حل مشكلات اجتماعية أو صحية أو ثقافية أو اقتصادية أو تنموية أو توجيهية أو ارشادية أو تعليمية أو مناصرة حقوق وقضايا فئات معينة. وحسب برنامج متطوعي الأمم المتحدة يمكن أن نحصر مجالات منظمات المجتمع المدني في الأمن الغذائي والتغذية والزراعة، والمياه والصرف الصحي، والطفولة والأمومة، والصحة، والتربية والتعليم، كذلك الإغاثة، وإعادة التعمير والتوطين، بالإضافة إلى النازحين واللاجئين، والتمييز ضد المرأة، وحقوق الإنسان، أيضاً التنمية والبيئة، وثقافة السلام وبناء القدرات، ومحاربة العادات الضارة، والمجموعات الخاصة[1].

يرى الباحث أن المجالات التي تقدم فيها منظمات المجتمع المدني برامجها تكمن في الآتي:

أ. المجال الصحي وصحة البيئة والرعاية الصحية الأولية، ويشمل تأسيس المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية والعيادات الثابتة والمتنقلة لتقديم الخدمة العلاجية والتطعيم وصحة البيئة والرعاية الصحية الأولية ومحاربة العادات الضارة والأمراض المنقولة والمستوطنة عبر التدخل الوقائي والعلاجي من خلال البرامج والأيام والمخيمات العلاجية والفحص الدوري وتقديم الدواء.

ب. المجال الاجتماعي، ويشمل تقديم الخدمات الاجتماعية مثل بناء وتشغيل المراكز الاجتماعية وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي ورعاية الفئات والشرائح الخاصة في المجتمع (أطفال فاقدي السند والمشردين والأيام والمعاقين الأرامل واللاجئين والنازحين وكبار السن ونزلاء السجون) وغيرهم من مجموعات اجتماعية ورعاية الأمومة والطفولة.

[1] د. محجوب أبكر عبدالله حسين، المنظمات غير الحكومية وأثرها على التنمية في السودان، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2013م، ص44.
[1] دليل المنظمات غير الحكومية، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برنامج الإعلام الخارجي، 2012م، ص5.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ج. المجال التعليمي التربوي، ويشمل بناء المرافق التعليمية والتربوية من (مدارس ومساجد وخلاوي ودور مؤمنات ورياض أطفال) وتوفير الوسائل والمعينات اللازمة للعملية التعليمية والمناهج التربوية والبرامج والأنشطة من خلاوي ومدارس ومخيمات صيفية ودروس ومحاضرات تربوية تسهم في صياغة النشء وتربيته.

د. المجال التنموي والاقتصادي، ويشمل مفاهيم التنمية من دعم البنات التحتية واعادة الاعمار والتوطين للمناطق المتأثرة بالنزاعات والحربية وتمكين الشرائح والمجتمعات الفقيرة للعيش الكريم وذلك من خلال دعمها بوسائل ومعينات انتاج تتمثل في المشروعات المدرة للدخل وكفالة الأيتام واغاثة المنكوبين في الكوارث واثناء الاضطرابات السياسية والطبيعية والاجتماعية في تقديم الغذاء والكساء والدواء وسقاية العطشى بحفر الآبار وتنقية وتوفير المياه الصالحة للشرب للإنسان والحيوان وتوفير معينات العمل ودعم المتضررين من المخاطر الناشبة أثناء الصراعات وتأمين المخزون الغذائي وتنمية المجتمعات والمناطق الريفية من خلال توفير الخدمات والاحتياجات الضرورية .

هـ. مجال حقوق الإنسان، ويشمل التوعية بحقوق الإنسان ومناهضة قضايا المجتمع من خلال التوعية بالحقوق والقضايا المتجددة للفئات المختلفة والمحافظة على المبادئ الأخلاقية والمساواة والعدالة والتحرر من الظلم والاضطهاد واقرار الحريات والتمتع بالأمن وفق التشريعات الدولية والوطنية والثوابت والموروثات الاجتماعية التي تضمن اقراراً لحقوق الإنسان وحمايته من الانتهاكات ونشر ثقافة السلام والتعايش السلمي وقبول الآخر.

و. مجال تحسين البيئة، وهو يشمل قضايا البيئة وتحسين الغطاء النباتي الأخضر وحمايته من الانجراف والتصحر والمحافظة على الغطاء النباتي والحيواني وحماية المجتمع وتلوث البيئة والاضرار بها وتحسين النسل الحيواني والتقانة الزراعية مع زراعة المناطق الصحراوية والغابية بما يتوافق مع القوانين والاتفاقيات الدولية.

ز. مجال تنمية القدرات البشرية، ويشمل التدريب والتوعية وبناء القدرات ومجال الدراسات والبحوث ونشرها بناء على احتياجات محددة وتثقيف المجتمعات وارشادها وتوجيهها عبر المنتديات والدورات التدريبية والمحاضرات والسمنارات والندوات لمعالجة بعض الظواهر أو تجويداً للأداء أو تنسيقاً وتأكيداً لأحكام الشراكات والتشبيك من أجل تنمية القدرات.

مكونات المجتمع المدني:

النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والغرف التجارية والصناعية واتحادات رجال الاعمال والحركات الاجتماعية والنوادي الرياضية والاجتماعية والبيئة والهيئات التدريسية والاتحادات الطلابية والمراكز الشبابية والمنظمات غير الحكومية مثل مراكز حقوق الانسان ومنظمات المرأة وكذلك المؤسسات الصحافية المستقلة وأجهزة الاعلام والنشر غير الحكومية ومراكز البحوث والدراسات والهيئات والمراكز الثقافية والفنية. والعالم اليوم يخوض تجربة بناء المجتمع المدني في ظل تحولات عالمية، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه تجربة المجتمع المدني في بعض الدول الحديثة، ولكن التطلع الواسع الى تنامي تلك التجربة وتبلور مفهوما لدى المواطن ستخلق تكوينات وتنظيمات

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

مجتمعية تسعى بدورها الى تطوير وتوسيع المشاركة في صناعة القرار في هذه الدول، وهذا يحتاج الى المزيد من الوعي والتثقيف السياسي فيها، والمجتمع المدني يتكون من مجموعة من المكونات هي[9] :

(1)البيئة الطبيعية: وهي كل ما يتعلق بالمنطقة التي يشغلها المجتمع من حيث التكوين والموقع والتضاريس وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية .

(2)البيئة الاجتماعية: وهي المناخ الاجتماعي الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع ويرجع الفضل للبيئة الاجتماعية في نقل التراث الاجتماعي والثقافي، وهي بدورها تتكون من مجموعة من العناصر هي: اللغة، والعادات والتقاليد، والعرف، والتراث الثقافي والحضاري.

(3)السكان :وهم مجموعة من الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية في المجتمع.

(4)العلاقات الاجتماعية: وهي العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية، وهي من أهم ضرورات الحياة.

شروط وعناصر إنشاء المنظمة الفعالة:

1. الثبات أو الاستقرار Stability : وهو قدرة المنظمة على الحفاظ على وظائفها أو زيادتها.
2. التكامل Integration : وهو قياس قدرة المنظمة على زيادة معدل التفاعل بين مختلف وظائفها وإداراتها والتحكم في الصراعات الداخلية وزيادة الاتصالات فيما بينها.
3. الطواعية :Voluntarism وتعني قدرة التنظيم على تحقيق رضا الأعضاء وإثارة الرغبة لديهم في الاستمرار والبقاء بالمنظمة.
4. الإنجاز :Achievement ويعني النتيجة النهائية لنشاط التنظيم وهو محصلة العناصر الثلاث السابقة.

وهناك عناصر كثيرة يجب توافرها في أي منظمة وأهم هذه العناصر :[1]

أ. الأفراد هم العنصر الجوهري في المنظمة وهم الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ويصنعون المنظمة من خلال هذا التفاعل كما أنهم يمثلون الموارد البشرية التي لها تأثيرها الكبير على المنظمة من خلال القدرة على الفعل والتأثير في الآخرين

ب. تمثل الإدارة العقل الذي تسير بمقتضاه المنظمة فهي التي تصدر القرارات وترسم الخطط، وتنظم وتحكم علاقات الأفراد، وتوجه الطاقات والقدرات لبلوغ الأهداف والغايات المنشودة وتتابع سير العمل وتقيم النتائج وكل ذلك من خلال قوة الإدارة وتأثيرها في أعضاء المنظمة.

ج. المسئولية والمحاسبة بحيث عن طريقهم يمكن فرض لوائح وقواعد المنظمة بهدف التزام الفرد للتقاليد وأنماط السلوك الجماعية ذات الأهمية لأداء المنظمة لوظيفتها على نحو مستقر.

---

[9]) سليمان عمر مطرف، إدارة المنظمات وأسس ومفاهيم، الخرطوم، دار جامعة أفريقيا العالمية، 2010م، ص 69.

[1] د. فريد راغب النجار، إدارة منظمات المجتمع المدني، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2010م، ص 101.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

د. الاتصال أحد العناصر الفعالة في المنظمة، فلا تستطيع المنظمة تحقيق شيء بدون عنصر الاتصال باعتباره العملية التي يتم من خلالها انتقال المعلومات والقرارات والتوجهات بين أعضاء المنظمة.

هـ. الأدوات والتكنولوجيا وهى الوسائل التي تستخدمها المنظمة في أداء عملها وذلك حسب مجال وطبيعة نشاطها وتخصصها.

وظائف المجتمع المدني :

تبلورت في هذا الإطار هنالك خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي:[1]

1- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

2- وظيفة حسم وحل الصراعات: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية وبذلك فان معظم مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهود والوقت وتسهم بذلك في توفير وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم .

3- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: يعني أن القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال المؤسسات نفسها ومثل هذه المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية، والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الإنتاجية الصغيرة المدرة للدخل والتي تنفذها الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني التي تقوم بها النقابات ما تمكنهم من زيادة دخلهم، وعكس ذلك فان سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية ما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والسعي للمشاركة في حلها.

4- إفراز القيادة الجديدة: بتطور المجتمع وتنظيم حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار ولكي يواصل المجتمع تقدمه فانه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية وتكوين القيادة الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية حيث تعتبر المجتمع لمدني في الحقيقة المعين الذي لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدر متجدد لإمداد المجتمع بمضامين تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل ممارسة القيادة من خلال المسؤوليات الموكلة إليهم.

5- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم في مجملها قيم

[1] د. محجوب أبكر عبدالله، مرجع سابق، ص57.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الديمقراطية. وتعتبر منظمات التنمية الريفية في الريف من الأشكال الهامة لرأس المال الاجتماعي الريفي والذي يمكن من خلالها القيام بأعمال الجهود الذاتية الجماعية وتحقيق التنمية الريفية، ويهدف صغار المنتجين وعمال الريف الذين يعانون من نقص المداخلات، وخدمات الأسواق والخدمات الحكومية إلى العمل بصورة أكثر كفاءة من خلال منظماتهم على تحسين سبل معيشتهم والقيام بأعمال أخرى بالجهود الذاتية لتحسين مجتمعاتهم المحلية. كما تصل هذه المنظمات غير الحكومية إلى عدد أكبر من السكان وتسليم الخدمات بقدر أكبر من الفعالية، إلا أن هناك مزايا اجتماعية سياسية أيضا، فمن خلال هذه المجموعات يمكن أن ينتخب سكان الريف قادتهم ويقومون بتعبئة مواردهم الخاصة لتحسين سبل معيشتهم ومجتمعاتهم المحلية وبذلك يتعلمون قيمة التعاون والمشاركة والتعدد، ويؤدي ذلك إلى التوازن الاجتماعي والسياسي ويساهم في تحسين نجاح خطط الدولة التنموية ويطور المؤسسات الأكثر استقراراً وديمقراطية التي من شأنها أن تخدم مصالح سكان الريف[1].

العلاقات والتشبيك والشركات في منظمات المجتمع المدني:

1. العمل الإنساني وتطوره :

أصبح العالم اليوم قرية صغيرة بفعل ثورة المعلومات والاتصالات، وقد ساعد ذلك في زيادة التواصل بين دول العالم ومجتمعاته وأصبح هنالك تداخل كبير بين المصالح والمطامع إذ يسعى الجميع لتوسيع دائرة علاقاته مع الآخرين وتأثيره عليهم بما يحقق مصالحه الاقتصادية أو السياسية أو نشر أفكاره وثقافته. والعمل الإنساني لم يكن بمعزل عن تأثيرات العولمة وثورة الاتصالات فقد تطور الإطار المفاهيمي والإطار العملياتي له على نحو كبير، ففي الجانب الأول تطور المفهوم من الحاجة الى العون إلى مفهوم الحق في العون وأصبح حق المحتاج أن يحصل على العون وليس تفضلاً أو إحسانا. وفي جانب العمليات فقد توسع نطاق العمل الإنساني مساحةً وتمدداً وممارسة احترافية من إطار الدولة الى إطار الإقليم مما جعله يتجاوز الحدود الجغرافية المعلومة. ويقوم العمل الإنساني على مبادئ أساسية حاكمة له تشمل: (الإنسانية، عدم التحيز ،الحياد، الاستقلالية، التطوع، الوحدة, العالمية والشفافية)، كما تقوم الممارسة في العمل الطوعي على أسس إدارية وهياكل تنظيمية ونظام حكومة متكامل لتحقيق أهداف العمل الإنساني وبذلك فإننا نلحظ على ضوء هذه التطورات بوضوح كيف تنامى الاهتمام بالعمل الإنساني وكيف تنامى تأثيره في عالم اليوم. وبناءً على ما سبق من تطورات فإن الشأن الإنساني لم يعد شأناً محلياً تقيده حدود جغرافية أو مفهوم تقليدي بل تعدى ذلك وصار شأناً دولياً بتطور مفاهيمه وأهدافه واتساع مضامينه ودخل مرحلة جديدة اتسمت معالمها بتلاشي الحدود الفاصلة بين النشاط الإنساني والسياسة ولعل العبارة التي قالتها هيلاري كلينتون عن استخدام القوة الذكية من أجل خدمة السياسة الخارجية الأمريكية كانت تعني بها التدخل عبر العمل الإنساني. إلى ذلك فقد اتسم العمل الإنساني بوجود آليات أممية تنظم قواعد التدخل الإنساني وتنسيقه، كما ظهرت دعوات قوية تنادى بتجاوز

[1] د. عبد الرحيم بلال، العمل الطوعي لمحاربة الفقر في السودان، ورقة منشورة في مجالة محاور، جامعة أمدرمان الأهلية، السودان، العدد الرابع، 2000م، ص 224.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

سيادة الدول عند الحاجة الماسة لتقديم العون الإنساني خاصة في حالات الكوارث الطبيعية أو التي من صنع البشر وعرف مصطلح التدخل الإنساني أنه استخدام دولة ما للقوة العسكرية ضد دولة أخرى لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وتخفيف المعاناة، كما تجدد الحديث عن توسيع الحماية Protection حينما تكون الدولة غير راغبة في حماية مواطنيها.

2. أهمية العلاقات الخارجية في العمل الإنساني:

أن العمل الإنساني وقضاياه المتعددة لم تعد شأناً محلياً وبالتالي فإن حرص المنظمات على بناء وتطوير علاقات خارجية وتشبيك مع الأخر، يعتبر أمراً في غاية الأهمية ويمثل ضرورة لعدة أسباب نذكر منها:

أ. تبادل المعلومات حول القضايا الإنسانية ومواكبة تطوراتها.
ب. اكتساب المهارات والاستفادة من تجارب المنظمات النظيرة.
ج. خلق علاقات تعاون مشترك والتعرف على الشخصيات المؤثرة.
د. تنسيق المواقف في المحافل الدولية والإقليمية والمحلية.
هـ. استقطاب الدعم من خلال التمويل الكامل أو الجزئي والشراكات.
و. الاستفادة من المنابر الدولية والملتقيات والاجتماعات في التعريف بالمنظمة.
ز. تكوين أو توظيف دوائر الضغط لدعم مواقف وقضايا تخص المنظمة.
ح. توفير الحماية والمناصرة عند التعرض للضغوط أو الاستهداف.
ط. التأثير على القرارات والتوصيات الصادرة من المؤتمرات والملتقيات الدولية.
ي. التشبيك القطاعي والجغرافي بين المنظمات المختلفة.

3. محددات العلاقات الخارجية في العمل الإنساني:

للعلاقات الخارجية محددات معلومة وكثيرة، ولكننا سنعرض هنا مختصراً للمحددات المهمة للعلاقات في العمل الإنساني خاصة بين المنظمات الدولية والمانحين ونلخص أهمها في الآتي[1] :

أ/الأهداف والتوجهات المشتركة: إن اهتمام المنظمة وتوجهها ومجال عملها يحدد طبيعة علاقاتها مع الآخرين فمنظمات المناصرة وحقوق الإنسان على سبيل المثال تسعى لتوثيق علاقاتها مع نظائرها من المنظمات ذات التوجهات والأهداف المماثلة لوجود أرضية مشتركة، وهكذا المنظمات المهتمة بالصحة أو التعليم أو النازحين الخ... ولذلك فانه من النادر جداً أن تجد علاقات مثمرة بين منظمات مختلفة في الأهداف أو مجالات العمل, وفي هذا المحدد تتفرع مسائل فرعية منها مجال عمل المنظمة واهتمامها الرئيس (إغاثة، تنمية ، حقوق ومناصرة ..), ومدى

[1] مقابلة مع السفير عطا المنان بخيت الحاج، الامين العام لمنظمة الدعوة الاسلامية، الساعة 3 ظهراً يوم الاربعاء، الموافق 13 اكتوبر 2021م.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

انسجام أهداف المنظمة وتوجهاتها مع الآخرين؟، مدى انسجام وتوافق أهداف ووسائل المنظمة مع المبادئ الإنسانية العالمية؟ ومدى استعدادها ومرونتها للعمل المشترك ؟.

ب/ النطاق الجغرافي لعمل المنظمة: النطاق الجغرافي لعمل المنظمة ومدى انتشـــارها يحدد التعاون مع الآخرين فهنالك منظمات تهتم بنطاق جغرافي محدد (أفريقيا، دول البلقان، القرن الأفريقي، جنوب آســـيا، أمريكا الجنوبية الخ...) فالقاعدة العامة أنه كلما كان النطاق الجغرافي مشـــتركاً يســـهل التعاون والتنســـيق بين المنظمات والعكس صحيح.

ج/ قطاعات عمل المنظمة : Sectors or Clusters تلعب القطاعات الوظيفية للعمل (تعليم، صـحة، مياه، أمن غذائي، تدريب الخ...) دوراً مهماً في تحديد العلاقات بين العاملين في الشـــأن الإنســـاني فغالباً ما تقوم المنظمات بالحرص على قيام علاقة تعاون مع العاملين من النظراء الذين يعملون في الأنشـطة المتشـابهة للقطاعات وقد يأخذ التعاون أشكالاً عديدة منها التنسيق وتبادل المعلومات، التنفيذ المشترك من خلال تحالف، وقد يأتي التعاون في شكل التمويل المشترك وأحياناً التمويل الكامل للمشروعات.

د/ الانفتاح والتفاعل مع القضـــايا الإقليمية والدولية: من العناصـــر المهمة في تحديد العلاقات الدولية في العمل الإنسـاني هو التفاعل مع القضـايا الإنسـانية ذات الاهتمام العالمي وفي والوقت الراهن يمكن إيراد بعض النماذج مثل قضـايا حقوق الإنسـان، قضـايا النازحين واللاجئين، قضـايا المرأة والطفل وقضـايا الانتقال من الإغاثة العاجلة إلى الإعمار والتنمية.

هـ/ الأنظمة الحاكمة للمنظمة: للأنظمة والهياكل والنظم الحاكمة لأي منظمة أهمية كبيرة في بناء العلاقات التشـبيك بين المنظمات وتكون الفرص أكبر لتلك التي لها أجهزة فاعلة وتقارير منشورة والتزام بضوابط الشفافية والرقابة المالية والإفصاح عن مصادر التمويل مع وجود آليات للمتابعة والتقييم ومجالس تراقب وتصحح الأداء.

و/ الانفتاح في المشـــاركات الخارجية وكاريزما القيادة: تمثل المشـــاركات الخارجية عاملاً محدداً للعلاقات بين المنظمات فالحضور المستمر للملتقيات والمؤتمرات والفعاليات ذات الطابع العالمي أو الإقليمي وفاعلية المشاركة من خلال القيادات ذات الكاريزما المتميزة والطرح المتميز للقضـــايا والأفكار يتيح فرصـــاً أوســـع للتعاون مع الشـــركاء الدوليين. ومن نافلة القول أن نشـير هنا الى أن الانغلاق على النفس والحذر الزائد من الانفتاح والتصـنيف العدائي والتخوين والتشكيك في الآخرين يقعد بالعلاقات الخارجية ويزيد من العزلة.

آليات للتعاون والتواصل بين شركاء العمل الإنساني والتنموي في أفريقيا:

هنالك عديد من آليات التعاون والتواصل بين شركاء العمل الإنساني في افريقيا يمكن إجمالها في الآتي[2]:

1/ إكتساب العضوية في المنظومات الدولية ذات العلاقة ويمكن الإشارة لبعضها:

[2] الأجندة الأفريقية للعام 2063م، (أفريقيا التي نريد), مخرجات القمة الإنسانية العالمية، إسطنبول، 2015م.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدةECOSOC
- وكالات الأمم المتحدة العاملة في الشأن الإنساني خاصةWFP، WHO،UNICEF،UNHCR، OCHA.
- المجلس العلمي العالمي للوكالات الخيرية
- International Council of Voluntary Agency ICVA
- World Humanitarian Forum WHF
- Regional Organizations for Humanitarian Network ROHAN
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الإفريقي والمنظمات الإفريقية شبه الإقليمية (الإيقاد، الكوميسا، السادك، سين صاد، البحيرات العظمى، وغيرها)

2/ توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الجهات الدولية والإقليمية والوطنية الفاعلة في العمل الإنساني خاصة التي لها علاقة بطبيعة الأنشطة التي تقوم بها المنظمة.

3/ الزيارات والمقابلات للتعريف بالمنظمة ودورها وخاصة في الدول الأفريقية ودول الخليج وتركيا والدول الأخرى المتوقع دعمها.

4/ عمل دراسات وبحوث علمية معمقة حول الأوضاع في أفريقيا ونشرها لتكون مرجعاً في تحديد الاحتياجات والأولويات الإنسانية والتنموية.

5/ تنظيم المؤتمرات المتخصصة لمناقشة قضايا القارة الأفريقية ونشر مخرجاتها وتوصياتها للمنظمات الدولية والمانحين والدول الإفريقية.

6/ توثيق إنجازات المنظمة في أشكال مختلفة وإخراجها بطرق احترافية ونشرها مع الترجمة باللغات الحية واللغات الإفريقية المحلية إن أمكن.

7/ تكثيف المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية لتعزيز علاقات المنظمة.

8/ طرح المبادرات المتميزة لمعالجة القضايا الإنسانية الملحة.

9/ عرض قصص النجاح التي قامت بها المنظمة بأسلوب شيق ومختصر.

10/ توسيع وترقية الخطاب الإعلامي وضبطه وتوجيهه لقضايا المستفيدين والمناصرة.

العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني:

الأصل في العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، ويمكن تحديد طبيعة علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة كالتالي[1]:

1. علاقة تنافس، وهذه قد تنتج عن خلاف سياسي، أو عن اختلاف في الرؤية المجتمعية والاقتصادية، أو نتيجة تنافس على مصادر التمويل، أو تنافس في الممارسة السياسية.

[1] أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، 2015م– 2030م، إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

2. علاقات تكامل وشراكة، وهذا هو الوضع الطبيعي، ذلك أن هذه المؤسسات تقوم بالأدوار التي لا تستطيع الدولة القيام بها، أو تقوم بأنشطة مكملة لنشاطات الدولة.
3. علاقة استبدال، وفي هذه الحالة تحكم هذه العلاقة الفجوات الكبيرة والاختلاف في وجهات النظر.

الحاكمية والأجسام الحاكمة في منظمات المجتمع المدني:

تعرف الأجسام الحاكمة فى منظمات المجتمع المدني بأنها السلطة العليا لهذه المنظمات والجهاز الحاكم لها, الذي يمتلك الحق المطلق في تحديد المهمة والأهداف وإختيار العضوية ومناهج وأساليب العمل وتقوم دائماً بعمليات التفكير الاستراتيجي والتخطيط الكلي وعمليات التوجيه وصناعة السياسات وتحديد الأهداف وهويتها ونطاق تركيزها الجغرافي والوظيفي بالإضافة لعميات الرقابة والمحاسبة للأجسام التنفيذية التي تنشأها لأغراض تنفيذ المهمة والأهداف[1].

لقد مرت مسيرة التطوير في الفضاء الإنساني بعدد من المراحل والأشكال لكنها جميعاً اتفقت أن الأجسام الحاكمة للمنظمات تتكون من جمعية عمومية تمثل جموع الأعضاء الذين تنادوا لأجل هدف أو غاية محددة, ثم مجلس تختلف تسمياته من منظمة لآخري لكنه عبارة عن مجموعة منتخبة من بين أعضاء الجمعية العمومية, تفوض له الجمعية العمومية عدد كبير من سلطاتها وصلاحياتها لتسهيل مهمة عمل المنظمة, وقد حددت لآليات صنع القرار هذين مستويين, مستوي للجمعية العمومية وهو يقرر بشأن القضايا الكبرى لأنهم مجموع المالكيين للمنظمة, ومستوي المجلس المفوض وهو يقرر بشأن القضايا الفنية الكلية ويهتم بالتطوير والمواكبة والتجديد وتحديث ويمارس المتابعة والتقييم والمحاسبة للأجهزة التنفيذية ويكون هذا المجلس محاسب لدي الجمعية العمومية للمنظمة، ودائماً ما يحدد دستور المنظمة ونظامها الأساسي أو وثيقة تأسيسها. مهام هذه المستويات ويستحدث لها من لوائح العمل والإجراءات والاجسام المساعدة ما يسهل لها إنجاز مهامها.

آليات اتخاذ القرار بمنظمات المجتمع المدني :

1/ تتم عمليات اتخاذ القرارات بمنظمات المجتمع المدني بالأجسام الحاكمة عبر مراكز التفكير الاستراتيجي التي تنشئها المنظمة , كما يمكن أن تعتمد منظمات المجتمع المدني منهج المجموعة الفنية محدودة المهام وتراعي في ذلك التخصصية والمهنية في العمل حسب القرارات المطروحة لتبني القرارات علي الادلة والبراهين والتجارب العملية.

2/ تعتبر الجمعية العمومية بمنظمات المجتمع المدني ولجانها الدائمة ومجلس الأمناء هي الجهات المسئولة عن إتخاذ القرارات وتحديد المهام وفق ما ينص علية النظام الأساسي الحاكم ومن خلال اللوائح التفسيرية الداخلية.

مطلوبات إجرائية عامة لتمكن المنظمة من الإندماج وحمايتها:

تشمل هذه الإجراءات الخطوات التي تمكن المنظمة من مؤامة مطلوبات العمل الإنساني والاندماج في التجمعات والتكتلات الانسانية الإفريقية والعالمية يمكن أن نجملها في الآتي:

1. موائمة اسم ورؤية المنظمة لما تحمله من دلالات الاندماج في المنظومات الإنسانية.

[1] مذكرة غير منشورة : مسودة الاصلاح الشامل ، منظمة الدعوة الاسلامية ، دولة النيجر، مارس 2022م.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

2. مراجعة النظام الأساسي للمنظمة والتأكد من مؤامته لمتطلبات عمل المنظمات الإنسانية.
3. مراجعة الاهداف الكلية وتحديد المهمة الرئيسية للمنظمة بما لا يتعارض ومطلوبات العمل الإنساني الإفريقي والدولي.
4. مراجعة النظم والهياكل وتعديلها وفق المطلوبات الدولية للعمل الإنساني خاصة النظم المالية والإدارية والأجهزة الحاكمة وطرق التوظيف للعاملين.
5. الإهتمام بقضية القيادة والتخصص في إختيار الأجسام الحاكمة وشغل المناصب التنفيذية.
6. إعادة صياغة الخطاب الاعلامي للمنظمة، لينسجم مع خطاب المنظمات الإنسانية وزيادة الإهتمام بالتوثيق والنشر بكل اللغات.
7. تحديد القطاعات التي ترغب أو تخطط المنظمة التخصص فيها لتسهيل إستقطاب الشركاء.
8. تعريف النطاق الجغرافي لعمل المنظمة الحالي والمستقبلي، بغرض التركيز والتميز .
9. إعادة تسجيل المنظمة في دولة المقر السابق كمنظمة إنسانية دولية، لها إتفاقية مقر مع وزارة الخارجية، والخروج من قانون المنظمات التبشيرية.
10. تنظيم حملة إعلامية مكثفة لإعادة تقديم المنظمة.

وحتي تتكامل المنظمات وتتعاون فيما بينها في اطار الشراكات والاندماج فهنالك مجموعة إجراءات فنية ضرورية، يجب على المنظمة القيام بها لأجل بناء شراكات قوية، وتعزيز دور المنظمة القيادى الأفريقي والدولي وهي:

أ. إعداد خارطة شركاء العمل الإنساني المانحين في مناطق عمل المنظمة.
ب. أعداد خارطة شركاء التنفيذ من المنظمات المحلية في الدول.
ج. أعداد دليل عملي لبناء الشراكات للمنظمة وتدريب المدراء والمشرفين عليه.
د. التدريب المكثف لموظفي الجهاز التنفيذي عن ملف الشراكات حول مستجدات العمل الطوعي الإنساني ومطلوبات الشراكة خاصة.
هـ. ضرورة تحضير ملفات المنظمة للانضمام للشبكات الإفريقية والعالمية بحرفيه ومهنية عالية.
و. الحملة المكثفة من عضوية مجلس الأمناء والأمانة العامة للتواصل مع قيادات الشبكات التي ترغب المنظمة المعنية في دخولها.
ز. التوثيق الجيد لعطاء الشركاء في مسيرة المنظمة والتواصل معهم لفتح قنوات الشراكة.
ح. إكمال عمليات التوثيق الموجه لقصص النجاح لشراكات المنظمة المعنية.
ط. إكمال دراسات الحاجة للمجتمعات التي تخدمها المنظمة لتكون أساس محفزات الشراكة بحكم الميزة النسبية لإنتشار المنظمة المعنية.
ي. الشروع فوراً في إنضمام المكاتب القطرية لمجموعات العمل الإنساني بالدول التي توجد بها .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

إن أولويات بناء الشراكات لمنظمات المجتمع المدني ترتكز علي الاتي :

- شركاء التمويل: وهم مؤسسات التمويل الدولية والبنوك والمؤسسات الخيرية المانحة والمانحين المحليين في المجالات المعنية والمحسنين اللذين ظلوا يقدموا الدعم بصورة مباشرة .
- شركاء التنفيذ: وهم المنظمات الدولية الإنسانية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة، الحكومات، المنظمات الوطنية، وشبكات المتطوعين بالدول التي تعمل بها المنظمة المعنية.
- الشـبكات الدولية والمحلية: وتشـمل الاتحادات وتجمعات المنظمات على المسـتوى الدولي والاقليمي والعالمي ، بالإضافة الى الشبكات المتخصصة مثل مجموعات المناخ والبيئة والحد من التطرف وقضايا الجندره، وغيرها. مع تحديد الأهداف التي تسعى المنظمة المعنية لتحقيق وجودها داخل هذه التجمعات.

تحديات منظمات المجتمع المدني فى السودان:

يجابه السودان في مجال منظمات المجتمع المدني تحديات جسيمة نسبة لمساحته الكبيرة ولموقعه الجغرافي في قلب القارة الإفريقية ولارتباطه الوثيق بالعالم العربي. كل هذه الخصائص لها تأثيراتها المعروفة من قديم الزمان، الا أن هنالك مستجدات طرأت على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما له تأثير مباشر على العمل الطوعي والانساني وبالتالي على سياسات منظمات المجتمع المدني، وقد تواترت هذه المستجدات بسبب مصالح القوى العظمى. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر [10]:

1. تأثيرات الجفاف والتصحر والمجاعات منذ السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وما صاحب ذلك من إفرازات.
2. حرب الجنوب والأثر الذي تركته من جهل وفقر ومرض ولجوء ونزوح، بالإضافة إلى النزاعات الدائرة حالياً بالشرق ودارفور وما تركته من آثار سالبة وإشارات التدخل الاممي في دارفور.
3. المتطلبات العالمية الجديدة والاتفاقيات التي ابرمت بشأن العمل الانساني والطوعي مع منظمات الامم المتحدة ودول العالم المختلفة.

بالرغم من تأصل قيم العمل الطوعي ومنظمات المجتمع المدني في المجتمع السوداني لما يتمتع به أهل السودان من تراثً غنيً بالقيم والمبادئ والمعايير والأخلاقيات، وبالرغم من أن التجربة السودانية المتفردة بآلياتها ونشاطاتها الطوعية في ظروف الحرب والسلم والكوارث والتنمية يمكن تقدم للعالم مثالا يحتذي، إلا أن هنالك عقبات في طريق هذه التجربة، إن لم يتم تداركها، ربما تؤدي إلى ردود أفعال سلبية تهز قيم التطوع ومنظمات المجتمع المدني ومن ثم تشل أو تضعف من آلياته. ترتبط هذه العقبات بالجهات التي تتبني وتعتمد في كثير من نشاطاتها على قيم التطوع وتتمثل في منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والدولة. وتتعدد وتتنوع القدرات الوطنية العاملة في منظمات المجتمع المدني في إدارة الكوارث بالسودان، وتأتي في مقدمتها الكثير من المنظمات والمؤسسات، وتعاني هذه القدرات الوطنية من عقبات

[10] المجلس السوداني للمنظمات الطوعية "إسكوفا", (2003), النشاط الطوعي في السودان, مؤتمر المنظمات الطوعية العربية, 8 – 9 مارس, قاعة الصداقة الخرطوم.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

عدة كل في إطاره، فالمؤسسات البحثية بعيدة عن مراكز اتخاذ القرار المتصلة بإدارة الكوارث، ومؤسسات–المجتمع المدني–رسم السياسات والتنسيق والتشبيك تعاني من تداخل الاختصاصات لعدم وضوح الوصف الوظيفي وتقسيم الأدوار حتى علي المستوي الوزاري. أما منظمات المجتمع المدني "الحديثة" فإنها تعاني من عقبات كثيرة ومتنوعة منها ضعف أو عدم وضوح الوضع النموذجي للشراكة، وغياب أو ضعف التنسيق، واختلال الأولويات، وشح التمويل، وتدني القدرات، والتسييس وغيرها، وتؤثر هذه العقبات سلبا على منظمات المجتمع المدني في إطارين اثنين، يتصل الأول بتهميش دور منظمات المجتمع المدني التقليدية في المجتمع والمعبرة عن روح العمل الطوعي الأصيل فيه وتدعم في ذات الوقت عمل منظمات المجتمع المدني "الحديثة"، بشقيها الوطني والأجنبي، والمثقلة بالمشكلات سالفة الذكر. بينما يتصل الثاني بزيادة تدهور أوضاع المجتمعات المعرضة للكوارث جراء تأخر أو انعدام الاستجابة الفورية حال وقوع كارثة بسبب ضعف التنسيق[11].

التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني:

هنالك العديد من التحديات التي تواجه العمل التطوعي بالسودان، ولكن الكاتب يجملها في أربع تحديات رئيسة:

1. **التمويل:** مما لا شك فيه أن التمويل للعمل التطوعي هو رأس الرمح في عمل المنظمات سواء أكانت وطنية أم أجنبية، لكون الأنشطة والبرامج تحتاج ميزانيات وإن وُجِدَ المتطوعون للمجالات التثقيفية والتوعية والتدريب، أما المنظمات التي تعمل في الجوانب التنموية من منظور اقتصادي بحت فتلك يتضاعف احتياجها عشرات المرات للميزانيات لتنفيذ المشروعات. أن التمويل من أهم القضايا المؤثرة في العمل الأهلي في كل مراحله، بداية بإنشاء المنظمة، وطيلة حياتها ونشاطها، فبدون توافر المصادر المالية التي توفر تكاليف الإنشاء والحصول على المقر والإنفاق على المشروعات والخدمات، ودفع أجور العاملين، وغير ذلك من النفقات، لا يمكن للمنظمة أن تقوم أو أن تحقق أهدافها. ومصادر تمويل المنظمات تتمثل في:

أ–مصادر ذاتية: تتمثل في اشتراكات الأعضاء أو الاستثمارات التي تحتاج أيضاً لرؤوس أموال فضلاً عن المخاطر التي قد تحدث لتلك الاستثمارات.

ب–مصادر حكومية: وهذه تتمثل في دعم الدولة للأنشطة أو المشروعات التي تقوم بها المنظمات وفق رغبة الدولة، ومثل هذا الدعم غير موجود أو نادر جداً .

ج – تمويل من المؤسسات الوطنية: هناك عدد مقدر من المؤسسات الوطنية الكبرى بدأت تهتم بمفهوم المسئولية الاجتماعية وتسعي لتحقيق ذلك عبر الدعم المباشر لمنظمات المجتمع المدني الوطنية التطوعية مثل مجموعة سوداتل للاتصالات.

[11] الطيب حسن أبشر، إدارة الكوارث، الخرطوم، إيثار للطباعة والنشر، 1995، ص 32

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

د-مصادر تمويل خارجية: وتأتي هذا المصادر في شكل دعم لأنشطة أو مشروعات تتقدم بها المنظمات الوطنية إلي منظمات أجنبية ، أو منظمات ووكالات الأمم المتحدة ، أو أن تتم شراكات بين منظمات أجنبية موجودة بالسودان ومنظمات وطنية ، وهناك كثير من النماذج حول هذا النوع من الشراكات ، وبما أن المنظمات الأجنبية تتلقي الدعم من حكوماتها ففي كثير من الأحيان يكون تمويل المشروعات أو نطاق العمل الجغرافي أو شراكة المنظمات الوطنية وفق قناعة تلك الحكومات وعلاقاتها بحكومة أو معارضة الدولة ، أو ميول المنظمة الوطنية ومدي تطابق أفكارها السياسية مع المنظمة الأجنبية، وهنا مكمن الخطر حيث يصبح التمويل مدخلاً لأهداف في ظاهرها إنسانية وفي باطنية أعمال أخري، ومن الملاحظ أن عملية تمويل العمل التطوعي تشكل مشكلة كبيرة ، وعقبة تقف أمام تطور هذا القطاع الهام، مما يجعل العاملون في هذا القطاع يلجؤون إلي مصادر تمويل قد تجرف العمل الطوعي من طريقه إلي طرق أخري تتنافي وأهداف وبرامج العمل الطوعي عدم توفير التمويل الحكومي للمنظمات الطوعية السودانية المؤهلة لإدارة النشاط الإنساني بفاعلية في كل السودان بصفة عامة وفي المناطق المتأزمة بصورة خاصة من العقبات الكبرى التي تعيق تطور العمل التطوعي الوطني مما يُقعِد بالمنظمات الوطنية ويحول دون تحقيق أهدافها ورسالتها التي يُفترض أن تصب في الأهداف الكُلّيّة والرسالة القومية للدولة وفق التخطيط الاستراتيجي القومي.

2. **التخطيط الاستراتيجي:** عدم وجود خطة استراتيجية شاملة للعمل التطوعي في السودان مُجمَعٌ عليها من كل الجهات التي يجب أن تخطط للعمل التطوعي ، والتي يجب أن تشمل المؤسسات المعنية بالعمل التطوعي (يجب أن يخطط للعمل التطوعي بالسودان مفوضية العون الإنساني والمجلس السوداني للجمعيات الطوعية(أسكوفا) والشبكات والمنظمات الوطنية ويحتاج التخطيط للتنسيق والشمول والوصول للقواعد. وغياب التخطيط الاستراتيجي عن نشاط المنظمات الطوعية في السودان تنظر له أسكوفا بمثابة فقدان البوصلة وانعدام خارطة الطريق التي توضح الرؤية والهدف المطلوب الوصول إليه وتحقيقه عبر تحقيق المسيرة المطلوبة التي تؤدى لذلك الهدف الكبير من خلال المسيرة المطلوبة زمنياً للوصول للهدف وكذلك الموارد المطلوب حشدها وتحديد من يقوم بالنشاط المطلوب مع تحديد المعوقات لتفاديها وكذلك الميزانية والفترة الزمنية المطلوبة، كما أن غياب التخطيط الاستراتيجي يعنى التخبّط وإهدار الموارد وضياع الزمن والغرض المتاحة وعدم القدرة على مواكبة التطور ومنافسة الآخرين على المستوى المحلى والإقليمي والدولي. ولعل مرد ذلك يعود إلي أن الانتساب للمجلس طوعياً وليس قسرياً . وعدم التخطيط الاستراتيجي جعل منهجية عمل العديد من المنظمات تقوم على الاستجابة للطوارئ مما يؤدي إلى حصر دورها في تقديم الخدمات العاجلة والرعاية الضرورية وارتباط العمل بمحددات موقفيه عاجلة. حيث تصبح الحاجة ماسة إلي تطوير العمل الخدمي إلى فلسفة ومنهجية عمل تنموية تتسم بالشمول والاستمرارية وانخراط المواطن والمجتمع المحلي حتى تساهم مؤسسات العمل الخيري تخطيطاً وتنفيذاً في التنمية الشاملة المستدامة، عليه تحتاج المنظمات لإعادة النظر في الاستراتيجيات والهياكل والنظم بما يلبي حاجيات المجتمع الآنية والمستقبلية ويواكب التطور في الوسائل والأهداف.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

3. التنسيق: بلا شك يعتبر التنسيق هو أساس نجاح كل منظمة سواء كان تنسيقاً داخلياً بين وحداتها المختلفة ، أم تنسيقاً يشمل البيئة الخارجية للمنظمة والمؤسسات أو المنظمات الشبيهة لها ، أو حتي علي مستوي المتعاملين أو المستفيدين من خدمات المنظمة ، والتنسيق المقصود هنا هو الذي يجب أن يتم بين منظمات المجتمع المدني الوطنية التطوعية فيما بينها، وبينها و المنظمات الدولية أو الإقليمية أو منظمات الأمم المتحدة العاملة بالسودان، وعلي المفوضية أن تدرك أنها ليست معنية بالتنفيذ بقدر مسئوليتها بتهيئة البيئة المواتية للمنظمات الوطنيّة ،والمتابعة اللصيقة ،ومعالجة تعدد الجهات، ويمكن حصر أهداف التنسيق فيما يلي:

أ. منع التضارب في الاختصاصات بين الإدارات.

ب. منع التضارب في الاختصاصات نتيجة لتعدد الأجهزة ذات الأغراض المتماثلة والمتشابهة.

ج. منع المنافسة الضارة وتحقيق التكامل والتوازن.

د. تبادل المعلومات وتوحيد وتقارب الرؤى حول الموضوعات المختلفة.

هـ. التعاضد والتضامن

وأما عن وسائل التنسيق فهي كالآتي:

- تبادل المعلومات.
- التنوير بالمعلومات.
- عقد السمنارات والندوات.
- الاجتماعات الدورية.
- عقد المؤتمرات وورش العمل.
- تنفيذ مهام مشتركة.
- اللجان المشتركة والشبكات النوعية.
- المجالس التنسيقية والاتحادات.

4. التحديات الإدارية: وتشمل العديد من التحديات، من أبرزها:

أ-الكادر البشري :تحتاج مؤسسات العمل الطوعي إلى البناء المؤسسي خاصة وأن عملية تسيير هذه المنظمات تستند في غالبية الأحوال على متطوعين وليس مهنيين ومختصين، إضافة إلى قيامها على بنية الإدارة التقليدية التي تقوم على الممارسة الصفوية للعملية الإدارية مما أفقدها الشورى والجماعية والمشاركة الفاعلة، إضافة إلى ضعف مشاركة المستفيدين في التخطيط للمشروعات وبرامج هذه المنظمات .ولم تتبلور حتى الآن منهجية معتمدة تعكس إشراك المستفيدين في تخطيط البرامج والمشروعات التي تتعلق بهم بالأساس. وضعف الكادر البشري يحول دون إحداث شراكة حقيقية بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية ، حيث لاحظ الكاتب أن كثير من المنظمات الوطنية لا تستطيع كتابة المشروعات بصورة علمية تُقْنِع المانحين.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ب- التدريب: العمل التطوعي في تطور مستمر من حيث البرامج والأنشطة أو آليات التنفيذ وطرق المتابعة والتقويم ، فضلاً عن التفكير والتحليل والتخطيط الاستراتيجي، وهذا يقتضي بطبيعة الحال جعل التدريب علي قائمة الأولويات الهامة، لا سيما وأن المنظمات ظلت تفقد كوادرها المدربة باستمرار نتيجة لأخذ الدولة أبرز عناصر العمل التطوعي للعمل في المرافق الحكومية المختلفة، مما أفقد المنظمات العناصر المقتدرة التي تستطيع مجابهة التحديات المطروحة علي الساحة المحلية والإقليمية والدولية ، ومع أن ذلك يبدو مبرراً في أحوال عديدة إلا أن الأطراف المعنية يجب أن تنظر للموضوع بأوجهه المختلفة باعتبار أن مؤسسات العمل التطوعي تضطلع بدور فعّال في عالم اليوم وهي الذراع الطويل الذي يصل إلي أماكن لا تستطيع الدولة أن تصله.

ويلحظ المراقب أن معظم المنظمات الوطنية تعاني من ضعف التدريب العالي والمتقدم ، وكثير منها يحتاج لدورات متخصصة في الترجمة وكتابة المشروعات والتقارير والمتابعة والتقويم .

ج-البنية الأساسية: تفتقر الكثير من المنظمات الوطنية التطوعية المسجلة وفق القانون إلى وجود مقرات ووسائل حركة واتصال والعديد منها لا يملك إلاّ الأوراق المُروّسة والأختام التي يحملها المسئول الذي اختزال كل المنظمة في شخصه، مما جعل البعض يطلقون عليها (منظمات الشنطة).

د-المتطوعون :أساس نجاح عم كل منظمة يكمن في مقدرتها على استقطاب وإدارة المتطوعين لتنفيذ مشروعاتها بما يحقق أهدافها، وأصبحت فاعلية المنظمات تقاس بعدد منسوبيها من المتطوعين، وهذا لن يتحقق إلا في ظل إدارة فاعلة ومقتدرة، والمراقب لواقع منظمات المجتمع المدني يلحظ بصورة جلية نقص المتطوعون بها.

5. ضعف الخطاب الخيري: وانعدام إدارات متخصصة للعلاقات العامة والإعلام بالمنظمات لإبراز مجهوداتها والتعريف بأدوارها ومجالات عملها وما قدمته من خدمات، فالمطلوب إعلام فاعل لإظهار قيمة التطوع ونشر ثقافته وسط الناس من خلال الوسائط المتاحة.

معوقات منظمات المجتمع المدني:

تواجه منظمات المجتمع المدني عقبات كثيرة تحد من فاعليتها ونعرض لها فيما يلي بإيجاز[12]:

1) المعوقات المتعلقة بالمتطوع في منظمات المجتمع المدني:

أ. الجهل بأهمية العمل التطوعي بقضايا المجتمع.

ب. عدم القيام بالمسؤوليات التي أسندت إلى الأفراد والمؤسسات في الوقت المحدد.

ج. السعي وراء الرزق وعدم وجود وقت كاف للتطوع اللاربحي.

د. عزوف بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني في مناطق الكوارث والصراعات والحروب والجفاف.

هـ. تعارض وقت المتطوع مع وقت العمل أو الدراسة مما يفوت عليه فرصة الاشتراك في العمل التطوعي.

و. السعي لتحقيق مكاسب شخصية تمكن الشخص من تحسين الوضع الاقتصادي.

[12]) سليمان بن علي العلي، تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية، واشنطن، مؤسسة أمانة الشباب، 1416هـ، ص 114.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ز. استغلال مرونة منظمات المجتمع المدني إلى حد التسيب والاستهتار.

2) معوقات متعلقة بالمنظمات:

أ. عدم وجود إدارة خاصة للمتطوعين تهتم بشؤونهم وتعينهم على الاختيار المناسب حسب رغبتهم.
ب. عدم الإعلان الكافي عن أهداف المؤسسة وأنشطتها.
ج. عدم تحديد دور واضح للمتطوع وإتاحة الفرصة للمتطوع لاختيار ما يناسبه بحرية.
د. عدم توافر برامج خاصة لتدريب المتطوعين قبل تكليفهم بالعمل.
هـ. عدم التقدير المناسب للجهد الذي يبذله المتطوع.
و. إرهاق كاهل المتطوع بالكثير من الأعمال الإدارية والفنية.
ز. المحاباة في إسناد الأعمال، وتعيين العاملين من الأقارب من غير ذوي الكفاءة في عمل منظمات المجتمع المدني.
ح. الشللية التي تعرقل سير العمل داخل منظمات المجتمع المدني.
ط. الإسراف في الخوف وفرض القيود إلى حد التحجر وتقييد وتحجيم الأعمال داخل المنظمة المعنية.
ي. الخوف من التوسع خشية عدم إمكان تحقيق السيطرة والإشراف على برامج المنظمة المحددة.
ك. البعد عن الطموح والرضا بالواقع دون محاولة تغييره بالمنظمة.
ل. الوقوع تحت أسر عاملين ذوو شخصية قوية غير عابئين بتحقيق أهداف المنظمة وتطلعاتها.
م. الخوف من الجديد ومن الانفتاح والوقوع في أسر الانغلاق.
ن. اعتبار أعمال الجمعية من الأسرار المغلقة التي يجب عدم مناقشتها مع الآخرين.
س. تقييد العضوية أو الرغبة في عدم قبول عناصر جديدة فتصبح المنظمة حكراً على عدد معين.

3) معوقات متعلقة بالمجتمع:

أ. عدم الوعي الكافي بين أفراد المجتمع بأهمية التطوع والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. فثقافة التطوع متدنية بشكل كبير في كثير من المجتمعات العربية.
ب. اعتقاد البعض التطوع مضيعة للوقت والجهد وغير مطلوب.
ج. عدم بث روح التطوع بين أبناء المجتمع منذ الصغر.
د. عدم وجود لوائح وتنظيمات واضحة تنظم العمل التطوعي وتحميه.

يرى أحد الباحثين إن بعض الإشكاليات المتعلقة بالعمل التطوعي جديرة بالاهتمام، وتتمثل هذه الإشكاليات بالآتي [13]:
المشكلة الأولى: العلاقة بين المتطوعين والموظفين الرسميين، حيث يشعر الموظفين الرسميين (مدفوعي الأجر) أن وظيفتهم، مرتبتهم، ساعاتهم الإضافية مهددة عند استخدام المتطوعين كما أن المتطوع مدفوع للقيام بالأعمال التي له

[13]) Gill M.L and Mawby, R.I (1990) "Volunteers in the Criminal Justice System", Milton Keynes, Open University Press

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

اهتمام بها فقط، بالتالي سيجد الموظفين الرسميين أن حجم العمل ونوعية الإحالات والمعاملات بدأت تتغير ويصبح هناك تكدس لنوعية معينة من المعاملات.

كما أن دور المتطوعين داخل المنظمة إذا لم يحظ بقبول وموافقة من الموظفين الرسميين بالمنظمة، فإننا سنتوقع أن الاستفادة المثلى من المتطوعين ستحجم كثيراً. كما أكد باحث آخر على ضرورة تدريب الموظفين الرسميين على أفضل الطرق للاستفادة من المتطوعين. وأضاف أن "هناك كثير من الانتقادات التي توجه لعمل المتطوعين ولكن معظم هذه الانتقادات إما مبنية على آراء شخصية، أو أنها غير مبنية على أدلة واقعية [14]. إن الاتجاه السليم للحد من هذه المشاكل يكمن في الاختيار السليم للمتطوع من خلال وسائل وطرق علمية سليمة، وتحديد المهام والواجبات بوضوح. هذا بالإضافة إلى تدريب المتطوع وتهيئته للعمل، والإشراف المستمر عليه أثناء تأدية العمل، هذه الأمور يؤمل أن تحد من الأمور السلبية والمخاطر المصاحبة لأي برنامج تطوعي جديد.

المشكلة الثانية: العلاقة بين المتطوعين والعملاء، إنه من المعروف أن علاقة المتطوع بالعميل تتسم بجودتها حيث أن المتطوع يتخطى كل حدود البيروقراطية في التعامل، كما يتحول مبدأ الواجب لدى الموظف الرسمي إلى مبدأ الرعاية والاهتمام، وبالتالي فإن العلاقة بين المتطوع والعميل تكون في أحسن صورها ونوعيتها. ولكن هناك مشكلة لابد من الإشارة لها (خصوصاً في بعض المجتمعات التي تمتاز بالعنصرية) حيث نتوقع أن تكون العلاقة بين المتطوع والعميل مرتبطة بما هو سائد في المجتمع العام من ممارسات وتمييز في المعاملة، فقد تشوب العلاقة بين المتطوع والعميل أو الخدمة المقدمة شيء من التميز أو التمييز، فقد يكون التحيز في تقديم الخدمات للفئة أو القبيلة التي ينتمي إليها المتطوع أو يحرم بعض فئات المجتمع من الحصول على الخدمة نظرية للتمييز الممارس ضدهم نظراً للمعتقد أو العرق أو الجنسية ولحل هذه المشكلة يلزم الحصول على تمثيل متكافئ لفئات المجتمع المختلفة في العمل التطوعي إلا أن ذلك يعد أمراً صعباً ومشكلة قديمة.

المشكلة الثالثة: تعتبر مشكلة مكانية حيث تمتاز بعض المناطق التي تحتاج للخدمات التطوعية بقلة المتطوعين بينما في المقابل نجد كثرة منهم في مناطق أخرى أقل حاجة. كما أنه من الصعوبة نقل المتطوع من منطقة للعمل في منطقة أخرى، حيث أنه متطوع وليس موظف رسمي. ولحل هذه الإشكالية بالإمكان توجيه وتكثيف الخدمات الرسمية في المناطق التي تفتقر إلى متطوعين، وتقليلها في المناطق التي يكثر فيها المتطوعين، أي إعادة توزيع الخدمات الرسمية.

المشكلة الرابعة: ترتبط بعدم جدية بعض المتطوعين. وهذا الأمر يرتبط بالأشخاص وليس بالمؤسسات. فبعض المتطوعين لا يمكن الاعتماد عليه في أداء بعض المهام إما لعدم جديته أو لعدم كفاءته.

المشكلة الخامسة: التمويل الحكومي، والأمر يتعلق بتأثير التمويل على استقلالية المؤسسة التطوعية وحيادتها. ويقول أحد الباحثين إن القطاع التطوعي لا يكون مبدعاً وتقدمياً إلا إذا كان مستقلاً مالياً، وتقل هذه الميزة كلما قلت الاستقلالية

[14]) Mounsey, S.C. (1973) Resistance to the Use of Volunteers in a Probation Setting Some Practical Issues Discussed", Canadian Journal of Criminology and Corrections, 15, 50-8. 18. Salas, L. (1979) "Social Control and Deviance in Cuba", New York, Praeger

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المالية"[15]. بل إن الأمر أحياناً يؤثر على جودة ونوعية الخدمة المقدمة. فالعاملون بالمؤسسة الممولة من قبل الحكومة سيكونون مشغولون بإظهار أنهم يقدمون خدمة أمام الحكومة أكثر من اهتمامهم بنوعية الخدمة المقدمة. وبعض الباحثين يقدم مثال جيد حول هذا الأمر: في مدينة بليموث في بريطانيا يوجد ملجأ للمشردين الذين لديهم مشاكل كحولية. هذا الملجأ يعتمد اعتماداً كلياً في مصاريفه على إعانة من الحكومة واستمرت هذه الإعانة على الرغم من سوء الخدمات المقدمة للعملاء. فإدارة الملجأ تبذل مجهود كبير لإثبات أهمية بقاء الملجأ من خلال إثبات حجم التشغيل وعدد الحالات التي تأوي إليه، دون النظر لنوعية الخدمات المقدمة لهذه الحالات[16].

المشكلة السادسة: تكمن في ضرورة التوازن بين القطاع التطوعي والقطاع الحكومي. إن ازدهار القطاع التطوعي بدأ يقلص من الالتزام الحكومي في قطاع الخدمات.

عوامل نجاح منظمات المجتمع المدني:

إن منظمات المجتمع المدني لابد لها من مقومات وأسباب تأخذ بها نحو النجاح، ولذلك من الأهمية بمكان معرفة أسباب النجاح ليتم الحرص عليها وتفعيلها وتثبيتها، وفي المقابل معرفة الأسباب التي تؤدي إلى الفشل والإخفاق ليتم البعد عنها وعلاجها في حال الوقوع فيها أو في بعضها وبالتالي فإن معالجة المعوقات أعلاه تعد من العوامل الهامة المساعدة على نجاح العمل التطوعي. ومن أسباب نجاح منظمات المجتمع المدني كما يشار ما يلي [17]:

1. أن تكون لمنظمات المجتمع المدني الرؤية والرسالة والأهداف الواضحة.
2. أن يكون لكادر منظمات المجتمع المدني امكانيات وقدرات تتناسب مع المهام.
3. أن تعمل منظمات المجتمع المدني وفق خطط واضحة ومجازة.
4. أن يلم العامل بمنظمات المجتمع المدني بأهداف ونظام وبرامج وأنشطة المنظمة وعلاقته بالعاملين فيها.
5. أن يجد العامل بمنظمات المجتمع المدني الوقت المطلوب منه قضاؤه في عمله التطوعي بالمنظمة.
6. اهتمام منظمات المجتمع المدني بالتدريب وفق الرؤى المتجددة للتطوع والحداثة في تقديم خدماتها الإنسانية.
7. إيضاح الهيكل الإداري لمنظمات المجتمع المدني واتساقه مع مهام المنظمة.
8. إجراء دراسات تقويمية لأنشطة هؤلاء العاملين بمنظمات المجتمع المدني.
9. تقديم الخدمات للمناطق والمجموعات المستهدفة وفق مسوحات مسبقة، مع القيام بتقييم الأنشطة وتحديد الأثر.

إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة:

يتشكل المجتمع من مجموعة من الأفراد المتصلين ببعضهم البعض بواسطة سمة واحدة أو أكثر، يربطهم عنصر مؤثر وهو جوهر المجموعة، والمجتمع هو خيط مألوف يستخدم لجمع الناس معًا لمناصرة ودعم بعضهم البعض في أثناء

---

[15]) Lewis, P. (1988) When Cash is a Drug", Community Care: Inside the Volunteers Sector, 25, February
[16]) Blacher, M. (1989) "Living on the Margins. Night Shelter Use and Single Homelessness in a British City", Ph.D thesis, Plymouth Polytechnic
[17]) عمر أحمد المصطفي، دور العمل الطوعي في بناء السلام في السودان: دراسة حالة جمعية الهلال الأحمر السوداني, اجتماع الجمعية العمومية واللجنة المركزية, المقر الدائم للمعسكرات, سوبا، 2003م، ص 65.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الكفاح للتغلب على أي تهديدات قد تمسهم، ويعد المجتمع غنيًا بالموارد، وهو المكان الذي يؤثر فيه الجانب الجماعي، هذا ويقسم المجتمع إلى مجتمعات صغيرة كالأسرة، والعمل، والحي.

بناء المجتمعات هو ذلك المجال الذي يضم مجموعة من الممارسات الموجّهة نحو خلق وتعزيز الحس الجماعي بين الأفراد في مناطق معينة (مثل الأحياء ومناطق الجوار) أو ضمن المجموعات ذات الاهتمامات المشتركة. وهذا المصطلح «بناء الجماعة» يندرج أحيانا تحت مفهوم «تطوّر الجماعة».

يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الممارسات عند بناء الجماعات، والتي تتراوح ما بين أحداث بسيطة كاجتماعات موائد الطعام وتجمعات نوادي الكتب الصغيرة، وبين جهود أكبر كتجمعات الاحتفالات ومشروعات الاعمار والبناء التي تتضمن مشاركين محليين عوضاً عن المقاولين الخارجيين.

يرى الناشطون والعاملون المجتمعيون المنخرطون في أنشطة بناء المجتمعات المحلية في الدول الصناعية، أن الخسارة المجتمعية الواضحة في هذه المجتمعات، هي السبب الرئيسي للتفكك الاجتماعي وظهور العديد من السلوكيات الضارة. يعتبرون أن بناء المجتمع وسيلة لمعالجة عدم الإنصاف وانعدام المساواة الاجتماعية، والرفاه الفردي والجماعي، والآثار السلبية للأفراد المنفصلين و/أو المهمَّشين[18].

أسس وعوامل بناء المجتمع:

يشتمل بناء المجتمع على مجموعة من الممارسات الموجهة والتي تهدف لإنشاء أو تعزيز المجتمع بين الأفراد في منطقة إقليمية ما أو منطقة ذات مصلحة مشتركة، ويتضمن بناء المجتمع في بعض الأحيان تنمية المجتمع، ويتم استخدام مجموعة متنوعة من الممارسات لبناء المجتمع كالحفلات الجماعية، ونوادي الكتب الصغيرة، إضافةً للمهرجانات الجماعية ومشاريع البناء التي تشمل مقاولين محليين بدلًا من الخارجيين، ويهدف بناء المجتمع لزيادة العدالة الاجتماعية وزيادة رفاهية الفرد، وتقليل الآثار السلبية على الأفراد المنفصلين عن المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمعات تؤدي وظائف مهمة للغاية؛ فتعمل كمحور للتفاعل بين معلومات الأشخاص المتشابهين في الأفكار، وبين الأعضاء والمقيمين، ويجتمع الأفراد في بعض الأحيان للبحث عن حلول سريعة وقصيرة الأجل من أجل التحديات المشتركة، أو من أجل بعض الأمور التي يملكون ذات الشغف بها، ويعملون على مشاريع طويلة الأجل كذلك يكون هدف أعضائها مشتركًا فيما بينهم، لذلك يكون العضو النشط في المجتمع مستعدًا دائمًا لخلق أجواء تحفز المشاركة والعطاء، وفيما يلي سندرج أبرز العوامل المساهمة في بناء المجتمعات[19]:

1. المحافظة على التركيز نحو الهدف وعلى أعضاء المجتمع: يجب أن يرمي المجتمع لهدف مشترك مع التركيز على حاجيات أعضائه، فالمجتمع لا يعمل بتلبية حاجيات شخصين اثنين فقط.

[18]) علي حسن عبد الرحمن، بناء المجتمعات الحديثة، مجلة العلوم والإقتصاد، العدد السابع، 2018م، ص 479.
[19]) وليد عزت الكردي، التطور فى المجتمعات العربية، عمان، دار الراية للنشر، 2009م، ص 45.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

2. البحث عن الأساليب والاستراتيجيات المناسبة الداعمة للمجتمع: ويتم استخدام هذا العامل عند التأكد من انتماء واندفاع أعضاء المجتمع الواحد لهدف موحد أو مشترك، فالهدف الذي يسعى أفراد المجتمع لتحقيقه بإخلاص سينتشر بسرعة وسهولة عبر العديد من وسائل التواصل التكنولوجية والتي يعرض وينشر فيها أعضاء المجتمع كلمتهم ويشاركون من خلال منصاتهم الاجتماعية المختلفة الإنجازات التي يقومون بها.
3. إشراك الأعضاء في عملية بناء المجتمع: يجب أن يشعر أفراد المجتمع بامتلاكهم لحسٍ قوي بملكيتهم المستقلة في التغيير المؤثر عليهم، وحقهم في رفض التغيير كذلك.
4. تمكين أفراد المجتمع في المجتمع نفسه: ينمو المجتمع عبر يناء عمليات من التفكير والسلوكيات التي تقود أفراد المجتمع إلى تقديم أفضل الحلول للمشكلات والعقبات، وعند تمكينهم سيكونون قادرين على إنشاء أفضل المساهمات وتحصيل أفضل الفرص.
5. بناء القدرات المجتمعية: فالقدرات الواسعة ذات الصلة ببناء المجتمع؛ هي القادرة على تطوير العلاقات القوية والحفاظ عليها وحل المشكلات واتخاذ القرارات الجماعية، والتعاون بشكل فعال لتحديد الأهداف وإنجاز العمل، فعندما يقوم الفرد ببناء قدرات المجتمع، فإنه يزيد من مدى قدرة أعضاء المجتمع على العمل معًا بشكل فعال.
6. تحديد خصائص لمنظمي وقادة عملية بناء المجتمع: الحرص على أن يكون القائد حاملًا لصفات قيادية تنظم جهود بناء المجتمع لا العكس؛ كالالتزام والثقة والتفاهم والخبرة.
7. البنية التحتية: تحتاج المجتمعات المادية والافتراضية إلى بنية تحتية لتزدهر وتنمو، والمقصود بالبنية التحتية هي جميع الوسائل والأدوات المناسبة التي توفر اتصال الأفراد في المجتمع وأفراده.
8. القيادة والرؤية: تعد القيادة العامل الأكثر أهمية في نجاح بناء المجتمع، ويعود ذلك لاحتياج الأفراد إلى الانتماء والإيمان بأمر ملموس، وجوهر لاتباع رسالته، إذ تقود المجتمعات الناجحة والتي تعمل مع أعضائها بشكل جيد نحو أهداف حل المشكلات والتطوير والتحسين فيها.

طرق وممارسات لبناء المجتمع:

يمكن تحديدها كما يلي[20]:

1. اختيار أماكن الاجتماعات بعناية: يجب أن تُحدد مساحة أماكن الاجتماعات الكبيرة لاستيعاب أفراد المجتمع كافة، والحرص على التأكد من توفير الخدمات اللازمة لهم، وإمكانية مشاركة الأفراد مع بعضهم البعض وإجراء النقاشات الوجاهية بينهم.
2. تخطيط برنامج لمجموعة العمل: ويشتمل تحديد تكلفة المجموعة، والهدف المراد تحقيقه، وعدد المرات التي يجب الالتقاء فيها، والتأكد من أعضاء المجموعة بدقة وعناية من فئات متنوعة في المجتمع.

[20] المرجع السابق، ص 48.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

3. التأكد من فعالية اجتماعات المجموعة والتأكد من تنظيمها: كعدم لسماح للأعضاء بالسيطرة على المناقشة أو المجادلة أو إعادة توجيه المناقشة خارج الموضوع أو اتباع أي مصالح شخصية، واتباع جدول للأعمال بمسار صحيح مع الحفاظ على مرونته لإخضاعه للمناسبات المنطقية، والبدء والانتهاء لوقت محدد.
4. تحديد أولويات الأهداف الواقعية: أي تحديد الأهداف التي يشعر الأفراد بأنها مهمة، وتطوير الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، فتحديد الأهداف يعد مفتاحاً لإشراك الأفراد وبقائهم فعالين في المجتمع، وومن المهم توضيح أهداف وغايات المجموعة للأعضاء، وتحديد أدوارهم وقدرتهم الفردية في المساعدة على تحقيق هذه الأهداف.
5. الاستفادة من جميع شبكات التواصل المُتاحة: وذلك عن طريق إجراء نشاط تخطيط الأصول في المجتمع، وتحديد جميع القدرات والموارد المحلية؛ البشرية والمالية والمادية التي يمكن استخدامها في مشاريع بناء المجتمع، إضافةً لتعزيز التحالفات بين الأفراد والمنظمات في المجتمع لتقديم الدعم لعمل المجموعة.
6. المحافظة على تحفيز وتشجيع أفراد المجتمع طوال عملية بناء المجتمع: من الضروري توظيف وتشجيع وتحفيز المتطوعين، والتحفيز على الاحتفال ببعض إنجازات المشاريع.
7. الصبر وإعطاء العملية حقها في العمل: فالثقة تحتاج إلى وقت لبنائها وليس بين عشيةٍ وضُحاها.
8. اختيار النظام الأساسي الصحيح: وهذه النقطة هي أهم خطوة لبناء مجتمع قوي مع أعضائه، فهو يلعب دورًا رئيسيًا مؤثرًا على المجتمع.
9. تقدير وشكر الشبكات التي تضيف فائدة قيمة للمحادثات أو للأشخاص أو للمنظمات: أولئك الذين يثيرون السياقات والبناء باستمرار من خلال تواجدهم والاستماع والمشاركة في إنشاء أهداف متحدة.
10. الاعتماد على أفراد المجتمع الذين يحملون خبرات قيمة: كالأطباء وخبراء التغذية، والخبراء التربويين، إذّ يؤدي الاستناد عليهم إلى خلق مستوىً عالٍ من الثقة ويتم التحقق من معظم الخطوات المتخذة أثناء عملية بناء المجتمع.

عوامل هدم المجتمع:

تتمثل فى التالي:

1. تدمير المُثل الدينية التي بنت الدولة وربطت مكوناتها مع بعضها البعض، والتي ساهمت بازدهار الدولة واستثنائها عن باقي الدول.
2. القضاء على الأسرة التي تعد نسيج المجتمع، وتفكيك الأُسر النووية المنتجة لأطفال مستقرين، مساهمين في ثروة البلاد وقوتها.
3. تعزيز الحروب العرقية، والعنصرية، والتمييز بين الأقلية والأكثرية، وزيادة ثقافة الكراهية تجاه تطبيق القانون.
4. تدمير نظام التعليم، من خلال الوسائل المختلفة من دولة لأخرى.
5. التقليل من شأن الشخصيات الكبيرة في المجتمع؛ أي التشكيك في قدرات العلماء وعدم الإصغاء لهم أو اتباعهم.

واقع مجتمع اقليم دارفور:

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

خلال السنوات الماضية، شهد إقليم دارفور تردّيا مطردا في الأوضاع الأمنية أثّر تقريبا على جميع جوانب حياة أهل دارفور، وقد تسبّب ذلك في نشوب واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث. فوفقاً للعديد من المنظمات يعيش اليوم العديد من النازحين فى معسكرات اللاجئين، أو فى مدن أخري خارج الإقليم، مع وجود رقم مذهل فروا من تهديدات الحروب والقتال. ومما يفاقم من خطورة الوضع ارتفاع معدلات البطالة التي يتوقع أن تزيد بسبب الصراع والنزوح. فقد أدى تراجع الأنشطة الاقتصادية إلى فقدان الوظائف، وتسبّب انهيار الخدمات العامة في الإصابة بالإحباط وتآكل الثقة في الدولة فضلاً عن فقدان الإحساس بالانتماء. ويؤدي انعدام الأمن إلى تمزيق التماسك الاجتماعي إن لم يؤد حتى إلى استمرار النزوح بحثاً عن الأمان. ونتيجة لاتّساع نطاق النزوح وسرعته، أصبح من الصعب على الحكومة تقديم خدمات جيدة.

عموماً تغلب على الوضع الراهن في السودان الاضطرابات الداخلية والعابرة من الحدود بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي الناجمَين عنها. لقد تطورت المواجهات العنيفة بين مجموعات الشعب المختلفة في دارفور لتصبح صراعا متعدد المستويات حول الأرض والموارد والسلطة. وقد ادى هذا الصراع المستمر منذ عام 2003 بحياة أكثر من 300 ألف شخص. كما أدى بالإضافة إلى ذلك أودى اعتماد 3.1 مليون شخصا في المنطقة على المساعدات الإنسانية ونزوح 1.2 مليون شخصا يعيشون الآن في المخيمات. وفي عام 2012 تم إنشاء السلطة الإقليمية لدارفور والتي فُوضت بتنسيق عملية إعادة البناء في دارفور. لكن السلطة تفتقر إلى الهياكل والصلاحيات المناسبة من أجل تحقيق هذه المهمة. لذلك فإن القدرات الكامنة لدى السكان من أجل الإسهام في عملية إعادة البناء لا يتم استغلالها بشكل كاف، وهذا يعود إلى أسباب عديدة من بينها نقص فرص التعليم المهني الفني. ويتأثر بذلك المهاجرون من المناطق الريفية بشكل خاص، إذ أن النزاع أدى إلى فرار أعداد هائلة من سكان الريف إلى المدن. لكن المهاجرين لا يتمكنون من الدخول إلى سوق العمل دون مؤهلات مهنية. هنالك أيضا خطر يواجه النساء والبدو والشباب، وهو عدم القدرة على إعالة أسرهم لأن أبواب سوق العمل في المدن تبقى موصدة أمامهم إذا ما لم تتوفر لديهم القدرات المهنية والفنية الضرورية له. مما يؤدى إلى تفشي البطالة وفي الوقت ذاته إلى وجود طلب كبير داخل سوق العمل على الأيدي العاملة المؤهلة وكذلك طلب بين السكان على الخدمات الفنية[21].

وفى ظل هذا الواقع لا يستطيع السياسيون بناء المجتمع المنهار فى دارفور، المواطنون فقط يستطيعون ذلك. هذه حقيقة يمليها الواقع، فكيف إذا كان هذا الواقع نموذجًا من مجتمعاتنا المنهارة وأوطاننا المدمّرة، ومواطنينا الذين لم يفلحوا بعد في فهم معنى المواطنة ولم يعيشوها حتى يستنبطوا من عيشهم مفهومها؟ وكيف إذا كانت تحكُمهم أنظمةٌ اجتماعيةٌ ودينيةٌ وسياسية أدمنت التسلّط والاستبداد والطغيان وكمّ الأفواه ومحاصرة الفكر؟ يبدو السؤال مقلقًا لفردٍ ينتمي إلى هذه المنظومة المحصورة في أوطانٍ على هذه الشاكلة، فمجتمعاتنا انهارت حقيقة، وليس من قبيل البلاغة في

[21] عبد العزيز أحمد قيدوم، أزمات دارفور، الواقع والمآلات، الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2014م، ص 33.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

القول. لم يبدأ الانهيار فجأة، بل منذ عقود، عندما تم السطو على حياتها ومحاصرتها في فكرها وثقافتها وتعبيرها عن ذاتها، ثم جاءت العشرية الأخيرة، وما حملت من عنف ممنهج ودمار بنى الدولة والمجتمع وتكريس الانقسام والتشظّي بين فئات الشعب، ثم الانحدار المعيشي إلى أدنى الدرجات التي يمكن أن تحتملها الكائنات الحية، فأصابت المنظومة القيمية التي كانت حتى وقت قريب تفعل فعلها في ضبط المجتمع أكثر بكثيرٍ مما تفعل القوانين والأجهزة المخوّلة بحماية انتظام الحياة في المجتمع. إن كانت هناك بعض القيم الموروثة تتلّخص في مفاهيم محدّدة، مثل الأمانة والفضيلة والكرم والإيثار والتعاون وحب الجار والتسامح والمغفرة والصدق، ومنها المنبوذة كالعار والكذب والسرقة والجريمة والنفاق والغشّ والطعن في الظهر والكيد والنميمة والفتنة وغيرها الكثير، فإن هذه السنوات الدامية الحارقة المدمّرة قلبت الموازين وطمست القيم الفاضلة، بل دفنتها في عمقٍ سحيق، لتصبح الذرائعية أداةً تبرّر كل ما يمكن للبشر ممارسته من السلوك الشائن، مدفوعين بمبرّر دامغ، البقاء، في وقتٍ صار البقاء وحده غاية الحياة، مهما كان نوع هذا البقاء، ومهما افتقر لشروط الحياة الإنسانية والمنتجة، مع الشعور المتعاظم لدى الغالبية بالتخلّي عنها.

منظمات المجتمع المدني وإعادة بناء المجتمعات:

إن الهدف الأساسي لمنظمات المجتمع المدني يتمثل فى تحسين إمكانيات الحصول على تعليم وتدريب فني موجه حسب الطلب في شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور. والمنهج المتبع فى ذلك يتم عبر دعم السلطة الإقليمية لدارفور في تنسيق تدابير إعادة البناء وحشد قدرات السكان من أجل الإسهام في إعادة البناء في دارفور. ويتم لهذا الغرض تنفيذ التدابير الداعمة لقدرات العاملين على جميع المستويات.

كما يتعين مضاعفة عدد الفرص المتاحة للطلاب في المؤسسات الشريكة، وتقديم الاستشارات للوزارات المختصة التي تقوم بدور الشريك لهذه المنظمات، كما يعزز قدراتها على تكييف العروض التعليمية وفقاً لاحتياجات سوق العمل بشكل أفضل؛ وضمان استدامة الفرص التعليمية. بالإضافة إلى ذلك تقديم الاستشارات لأصحاب القرار من خلال عملية تطوير التدابير التي تسعى لتمكين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية الضعيفة هيكليا والتي تعاني من القيود بسبب الوضع الأمني، خاصة النساء، من الاستفادة من فرص التعليم المهني. كما يحتاج الأمر لربط إعادة البناء والإعمار في المناطق التي دمرتها الحرب، فى إقليم دارفور، بإزالة كل الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه النزاعات، ومن أهمها الفقر والتهميش، فضلاً عن إطلاق صندوق للإعمار والتنمية بمشاركة محلية رسمية وشعبية ودولية، على أن يتم توفير الخدمات والمرافق كافة في هذه المناطق قبل عودة النازحين واللاجئين أصحاب الأرض إليها. وضرورة جبر الضرر والتعويض الفردي والجماعي، لكل مَن فقد ثروة مادية أو عينية، من مزارع ومواشٍ، وذلك باتّباع إحصاء دقيق وشفاف بمشاركة المسؤولين في المحليات ورجال الإدارات الأهلية والمشايخ، ما يساعد في الاستقرار المعنوي والمكاني، بالإضافة إلى تقديم مشاريع مختلفة لأبناء هذه المناطق في مجالات التدريب، والتأهيل لرفع قدراتهم الذاتية، إلى جانب الاهتمام بمجال الأبحاث الزراعية والحيوانية لتنمية الإقليم.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وقبل العودة الطوعية للنازحين واللاجئين إلى مناطقهم لا بد من توفير الخدمات التي دمرتها الحرب من منشآت صحية وتعليمية، فضلاً عن توفير المياه والكهرباء، ومقرات الشرطة لحفظ الأمن لكي تكون البيئة جاذبة للعودة، لكن التحدي الذي يواجه الحكومة السودانية هو أن هناك مجموعات استوطنت في مناطق هؤلاء النازحين واللاجئين، فلا بُد من معالجة هذه المشكلة بترحيل تلك المجموعات الجديدة إلى مناطقها أو إيجاد بديل لها، لأنه من الصعب أن يتخلى أي شخص عن أرضه ومكان نشأته الذي ارتبط به وجدانياً".

أن "دارفور تُعد من أكثر المناطق تضرراً من الحرب، فلم تسلم المدن والقرى صغيرة أو كبيرة من الدمار الممنهج، حيث أُحرقت قرى بأكملها ومزارع، إضافة إلى قتل ونهب ثروات المواطنين من الثروة الحيوانية التي تشكل المصدر الرئيسي لغالبية سكان هذا الإقليم". كما إن أعداد النازحين من دارفور فقط يصل حالياً إلى مليون ونصف المليون نسمة، بينما يُقدَر عدد اللاجئين بـ 500 ألف شخص. وحتى الآن لم تتوقف حوادث الحرائق، إذ شهدت الفترة الأخيرة ما بين 2018 – 2022م (52) حريقاً، ما ضاعف عدد النازحين حول المدن والقرى الكبيرة." ولكي يكتمل مشروع إعادة التعمير والبناء وتوطين النازحين لابد من تسريع اتفاقيات السلام، وأن تتحمل كل الأطراف مسؤولياتها بعيداً من الأجندة السياسية والشخصية، لينعم مواطن دارفور بالحياة الكريمة والأمن والاستقرار."

يري الباحث أن الحالة الراهنة فى إقليم دارفور تستلزم كسر حلقة التخلف والمُضي بأسرع ما يمكن في عمليات التنمية الاقتصادية، ولم يعد ذلك الامر موضوع خيار بل هو ضرورة تفرضها الحاجات المتزايدة للناس داخل الإقليم. ويلاحظ اهتمام منظمات المجتمع المدني إلى تلبية الحاجات الاساسية للسكان يعتبر خطوة للأمام في مسار الفكر التنموي وذلك لعدد من الاعتبارات منها:

1. ان مفهوم الحاجات الاساسية يتركز بالغاية العامة لمسار التطور الاقتصادي الا وهي توفير فرص الحياة الكاملة لكل الناس وطبيعي ان ذلك لا يمكن عمله بدون إشباع الحاجات الاساسية.
2. يوضح مفهوم الحاجات بتفصيل كبير عن الحاجات الاساسية كما تتجلي في الصحة، الغذاء، التعليم، مياه الشرب، المسكن النقل والمواصلات، السلع المنزلية البسيطة وكذلك الحاجات غير المادية مثل المشاركة وتحقيق الذات والتكامل الانساني.
3. يمثل التركيز على الحاجات الاساسية لقلة المفاهيم المجردة الكلية مثل النقود والدخل والتوظيف إلى تحديد والتفصيل، هذه النقلة تتفق مع الاتجاه العام لتطور العلم بوجه عام نحو الاهتمام بالجزئيات.
4. للحاجات الاساسية جاذبية إلى اعضاء المجتمع المحلي والدولي ومن ثم فهي تسهم بقدر أكبر في تعبئة الموارد أكثر من الأهداف الاكثر عمومية مثل رفع معدلات النمو وزيادة نسب الصادرات.

فنجد ان منظمات المجتمع المدني تعمل على تحقيق عدد كبير من الميزات الايجابية في المجتمع الدارفوري منها:

أ. تحقيق المشاركة في ادارة المجتمع والدولة إذا توفرت فيها المؤسسية الديمقراطية وهي بذلك تضمن المشاركة لكل المواطنين بلا تمييز للدين والعرق والفكر. ايضاً مشاركة المستفيدين في خدمات العمل الطوعي لإنجاز الاعمال

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وبعملية المشاركة في الاداء يمكن ان يتولد نوع من التدريب ومساعدة الناس في بناء قدراتهم الذهنية وتنمية معرفية تمكنهم ان يتصرفوا بشكل مستقل وتساعد في اكتساب مهارات عملية في الجوانب الفنية والادارية وتنمي من روح الانتماء للمشروعات لان المستفيد يعتبر هذا المشروع جزءاً من انجازاته ويحافظ عليه وهذا هو دافع للمزيد من الانجاز.

ب. تلافيها للنظم البيروقراطية العقيمة التي تتصف بها اجهزة الدولة مما يعطل اتخاذ القرارات، ولذلك تتصف المنظمات بسهولة اتخاذ القرار وسهولة تبادل المعلومات وفتح أكبر قدر من قنوات الاتصال بين وحدات الادارة، هذا يوفر كم هائل من المعلومات يتم تبادلها افقياً وراسياً ودائرياً وقنوات الاتصال مفتوحة بين موظفي المنظمة يسهل لكل موظف ان يحل ان يحل محل الموظف الآخر ولو بصورة بسيطة في حالات الضرورة، وفي هذه الحالة نجد اتخاذ القرارات وتنفيذها اكثر سهولة والعلاقات ديمقراطية وشورية مما ينمي روح الانتماء والمشاركة.

ج. قلة تكلفة تنفيذ المشاريع لقلة التكلفة الادارية وتوظيف العمل التطوعي المتجسد في جهود المتطوعين بلا مقابل فى دافور.

د. بساطة البناء المؤسسي للمنظمات وخلوها من الهيمنة التراتبية يضمن الشفافية وسهولة المحاسبة فيها سواء عبر اجهزتها أو خارج الاجهزة بروح العمل الطوعي، بوصف هذه المنظمات منظمات عمل عام لكل مواطن أو إنسان الحق في ابداء الراي في ادارتها.

هـ. يضمن العمل في هذه المنظمات تحقيق الذات لكل المواطنين بإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في ادارة المنظمات وبالتالي في ادارة المجتمع.

و. ان العمل بمنظمات المجتمع المدني يجد الموطنين فيه أنفسهم يفجرون طاقاتهم الخلاقة الابداعية في العمل العام والمهني ويوظف هذه الطاقات لخدمة الإقليم.

لقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في اقامة مشاريع تنموية في بعض المدن السودانية، كما ساهمت في بناء البنية التحتية كالطرق والمواصلات والمرافق الصحية والتعليمية وخدمات المياه وغيرها في عدد من المدن، وساهمت في احتواء ومعالجة كثير من اثار الجفاف والفيضانات والتصحر والحرائق والسيول والحروب.

يري الباحث أن اسلوب عمل منظمات المجتمع المدني كانت وطنية أو اجنبية، وطرقها في تحفيز وتخطيط المشاريع وتنفيذها، والذي يقوم على نهج المشاريع القاعدية، واهتمامها ببناء مؤسسات لسكان دارفور، سيدفع بالتنمية الشعبية المحلية، وبتنظيم سكان الإقليم. كما ستقود إلى بناء مؤسساتهم، والتغلب على تشتت المنتجين في الريف لسد الحاجات الاساسية من الغذاء وهذا يقوم بتشبيك هذه المؤسسات محلياً واقليمياً وقومياً لرفع درجة تنظيمها والتواصل والتعاضد بينها.

جهود التأهب والاستجابة والتعافي بعد الازمات:

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

غالبًا ما تولّد الأزمات الإنسانية، بما فيها النزاعات من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية والأوبئة، مجتمعةً في بعض الأحيان، مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان وتؤدّي إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة أصلاً. فالكوارث والمخاطر الطبيعية آخذة في الازدياد، تمامًا كما شهدته الإنسانية في زمن كوفيد-19 وتغيّر المناخ. فقد ارتفع عدد المتضررين، وازدادت الأزمات طولاً ونطاقًا وتعقيدًا، شأنها شأن التوقعات المرتبطة بحالات الطوارئ المستقبلية، وبشكل كبير في السنوات الأخيرة. وفي حال لم تتم معالجة أثر الأزمات على الأشخاص المتضررين والتصدّي له بشكل ملائم، فإنّه سيولّد دوامةً من المعاناة والظلم والفظائع، تؤدي بدورها إلى تفاقم مواضع الضعف والاحتياجات الإنسانية، وإلى تقويض فرص التعافي السريع، بما في ذلك عن طريق تأجيج التوترات القائمة أصلاً، ما يجعل الأزمة أسوأ ممّا هي عليه، وتُعتَبَر حماية حقوق الإنسان في سياق الاستجابة لأزمة إنسانية، مكونًا أساسيًا شاملًا للعمل الإنساني. كما أنّها بالغة الأهميّة حتّى قبل اندلاع الأزمات، من خلال التأهب والوقاية، وبعدها من أجل تعزيز القدرة على المواجهة والصمود والترويج لحلول دائمة وحفظ الاستقرار والسلام. وهنالك نهج يستخدم في العمل الإنساني لعلاج الأزمات الإنسانية بهدف لضمان مشاركة السكان المتضررين في جهود التأهب والاستجابة والتعافي. وينطوي عملها على الاتي:

1. الانخراط على المستويين الميداني والعالمي.
2. تقديم المشورة إلى القيادة الرفيعة المستوى للشؤون الإنسانية، وتصميم مقترحات للمشاريع بهدف مساعدة المجتمعات المتضرّرة.
3. ضمان دمج أصوات المجتمعات المتأثرة في النُهج الاستراتيجية والتشغيلية والسياسية.
4. المشاركة على جميع مستويات اللجنة الدائمة المشتركة بين المؤسسات الشريكة.

لابد من تأسيس وحدة العمل الإنساني جزء لا يتجزأ من قسم الاستجابة للطوارئ التابعة لشعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني في المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وتضمن وحدة العمل الإنساني أن تنخرط منظمات المجتمع المدني في العمليات الإنسانية العالمية والعمل الإنساني في الميدان وأن تنسّقه اعمال التنسيق المتعلقة بأهمية الحماية المحورية والسياسة المتعلقة بأهمية الحماية المحورية وعلى ضرورة التركيز على حقوق الأشخاص المعرضين للخطر في مواجهة ألازمات إلانسانية. وتظهر حاليًا ساحة جديدة للمعاناة في الساحل الإفريقي، إذ أدى تغير المناخ إلى تفاقم الآثار المدمرة بالفعل جراء النزاع والفقر وتأخر التنمية. فالأشخاص في تلك المنطقة ذات الموارد الشحيحة يعانون الأمرين بالفعل للبقاء على قيد الحياة. وفي ظل ارتفاع درجات الحرارة بمعدل يقارب ضعف معدل الاحترار عالميًا، لا يمكننا أن نتوقع سوى تفاقم حالة انعدام الأمن والأوضاع الهشة وزيادة احتياجات السكان إن لم نتحرك. ولا يوجد أسلوب سريع للاستجابة لمعاناة الناس أو منع حدوثها جراء هذه الديناميات المعقدة واسعة النطاق. وستظل هناك حاجة مستمرة للإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ لكنها ليست كافية لتلبية المطالب الكبيرة.

ففي هذا العام نقف أمام مفترق طرق فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية لأن التوصل إلى تسويات سياسية دائمة على المدى الطويل لا يزال في كثير من الأماكن بعيد المنال. ومن الأهمية بمكان إعادة توجيه العمل الإنساني توجيهًا جذريًا – يتضمن آراء وإجابات على المدى الطويل وعلى نطاق واسع. وأعتقد أن إحراز تقدم في ثماني مجالات هذا العام من شأنه إحداث تغيير كبير في الاحتياجات الإنسانية[22]"

[22] عبد اللطيف يوسف مشاري، أساليب التطوير المدني والسياسي فى الدول العربية والأفريقية، عمان، دار الحامد للنشر، 2012م، ص 90.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أ. **التركيز على بؤر التوتر في العالم:** تتسبب عشرون بالمائة من أعنف الأزمات التي تحدق بالعالم في أكثر من 80 بالمائة من حالات التشرد والاحتياجات الإنسانية. ويجب أن تحل إجراءات سياسية حاسمة محل الجمود لوضع حد لدوامة العنف ودعم المحاولات المرتعشة لتحقيق الاستقرار. وستستمر بؤر التوتر في سورية والعراق واليمن والقرن الإفريقي وبحيرة تشاد والساحل الإفريقي وأفغانستان والأزمة البنغالية /الميانمارية في عام 2019.

ب. **تجميع الأفكار المتعمقة والمهارات والموارد:** لن يكون بإمكان قطاع واحد الاستجابة بمفرده لعمق الأزمات الإنسانية واتساعها: سيلزم دعم قوي من الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني بوجه عام لتحقيق التقدم. وبينما المجال المحايد والمستقل وغير المنحاز في المساعدات الإنسانية لا يزال الأفضل لإعادة الحياة والتوافق بين الناس، فإن الجهات الفاعلة الإنسانية يمكن أن تقود الجهود الرامية في الخطوط الأمامية وتوجه الآخرين من خلال مشهد المجتمعات الممزقة والتحديات الأمنية وتلبية احتياجاتها المتنوعة. ويمكن للمنظمات المحلية والدولية أن يكمل كل منهما الآخر. ويمكن للأوساط الأكاديمية أن تغذينا بالتفكير النقدي ونظريات ووسائل للقياس عليها، بينما يمتلك القطاع الخاص قدرة فريدة على دفع عجلة الاقتصاد ودعم المجتمعات على تطوير أعمالها التجارية وقدراتها ومهاراتها. وتُجَهِّزَ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تجهيزًا فريدًا لربط الجهود الدولية والمحلية وتعزيز الاستجابات في أكثر من 190 بلدًا. وتحظى منظومة الأمم المتحدة بسلطتها المتفردة للدعوة لعقد الاجتماعات لجمع الدول معًا لتقديم استجابة أكثر سخاءً. ومن المحتمل أن تكون آلية العمل لمكافحة المجاعة التي وضعها البنك الدولي وجوجل وأمازون وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية فكرةً من شأنها أن تغيِّر قواعد اللعبة وتجمع وجهات نظر وخبرات جديدة للتصدي لمشكلة قديمة تشكِّل خطرًا على الحياة.

ج. **إتاحة فرص استثمار جديدة لإجراءات مستدامة:** يعتمد نموذج تمويل أنشطة المساعدة الإنسانية التقليدي على جمع التبرعات من أجل حالات الطوارئ الإنسانية. ومع استفحال الأزمات طويلة الأمد واتساع الفجوة بين الاحتياجات اللازمة والاستجابة لها، يجب أن تقترن المساعدات الإنسانية التقليدية باستثمارات أكثر استدامة في الأشخاص والمهارات تدر إيرادات على المجتمعات وأن تكون محددة الأهداف بقدر أكبر. وبات السؤال المهم لعام 2019 هو ما إذا كانت الجهات المعنية ستمضي قُدمًا في زيادة الاستثمارات في ظل ظروفٍ هشة، مثل السند الإنسانيّ الأثر، في حين تتقاسم المخاطر بطرق تعزز من إمكانية تطوير أساليب التمويل المبتكرة.

د. **دعم الاعتماد على الذات بدلًا من الاعتماد على الغير:** تتمتع المجتمعات المتضررة من الحرب بقدرة كامنة على التعامل مع الأزمة. وبدلاً من تشجيع الأشخاص المتضررين على الاعتماد على تلقي المعونات، يجب علينا مساعدتهم على التحول السريع من وضع الطوارئ إلى مزاولة أنشطة مدرة للدخل. وقد حلت التحويلات النقدية محل تقديم المعونة المادية في بعض المناطق بينما فتح تقديم قروض متناهية الصغر آفاق جديدة لمزاولة نشاط اقتصادي مستقل. ولا تزال هناك حاجة إلى المساعدة الطارئة على نطاق واسع، لكن حان الوقت لإيجاد حلول دائمة أكثر تطورًا يمكن تعزيزها.

هـ. **إيجاد سبل استجابة إنسانية جديدة:** بالنظر إلى زيادة القدرة على الاتصال في العالم، فإنه يتعين على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تكون أقرب من السكان المتضررين وأن تكون أكثر التزامًا وتتحمل قدرًا أكبر من المسئولية تجاههم. فهي بحاجة إلى تعزيز دعمها للجهود الخاصة التي يبذلها السكان باعتبارها أولى الجهات المستجيبة، وأن

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

يكونوا أكثر اهتماماً بكيفية حشـــد اســـتجابة دولية لدعم الجهات الفاعلة المحلية. وهذا يتطلب تغييرًا بعيدًا عن الحلول المعدة مسبقًا إلى تقديم دعم أكثر تكيفًا يتناسب أكثر مع أوضاعهم ويوجه للأفراد في نهاية المطاف.

و. **اغتنام الفرص الرقمية والحيلولة دون إلحاق الضرر:** لقد غيرت الأدوات الرقمية تقديم المساعدات والتفاعل مع السكان المتضررين وستواصل هذا التطور في المستقبل. وتتراوح المسائل التي نتناولها في عام 2019 بين المعلومات باعتبارها مفيدة للعمل الإنساني وتطبيق القانون الدولي الإنساني في الحرب السيبرانية. ويعد التحول الرقمي بمثابة فرصة – من خلال تعزيز التحليلات وسلاسل الإمداد – وهو ينطوي على تحدٍ كذلك. وثمة حاجة إلى توافق جديد بشأن الهويات الرقمية وحماية البيانات ولا سيما في مناطق النزاع.

ز. **علاج الإصـــابات التي لا تراها العين:** نواجه اليوم بشـــكل متزايد مزيدًا من المعاناة التي لا نراها بأعيننا؛ ومن الأمثلة البارزة مشكلات الصحة العقلية والألم الناجم عن العنف الجنسي. وتشير التقديرات إلى أنه بعد حدوث أزمات إنسانية كبرى مفاجئة، يصاب حوالي 10-15٪ من الأشخاص بأمراض عقلية متوسطة أو قليلة الخطورة بينما يصاب ما يصل إلى 4٪ منهم باضطرابات عقلية شديدة. ولذلك يجب أن تحظى الصحة العقلية بأولوية في حالات الطوارئ الإنسانية وأن تؤخذ على محمل الجد كما هو الحال مع الصحة الجسدية. ويمكن أن ينقذ دعم الصحة العقلية حياة الأشخاص في أوقات الحرب والعنف بنفس القدر مثل علاج الجروح أو توفير مياه نظيفة.

ح. **احترام القانون، دون منح أعذار لأحد:** مع مرور سبعين عامًا على اتفاقيات جنيف في 2019، فإننا ندرك أنها أنقذت بلا شـــك ملايين الأرواح على مدار العقود الماضـــية وأدت إلى الحد من تأثير النزاع على المدنيين مع تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم. لكن ثمة حاجة إلى تنفيذها وتأويلها في ضوء التحديات المعاصرة. وفي عام 2019، أريد أن نجدد التزامنا باســتخدام القوة على أســاس القانون والمعاملة الإنســانية للمحتجزين وحماية الســكان المدنيين. وأن تكون أولويتنا احترام المبادئ الأســاســية حتى في خضــم النزاعات المســلحة وعمليات مكافحة الإرهاب والحروب غير المتكافئة وحالات انعدام الأمن العام الواسعة النطاق أو أحداث العنف بين المجتمعات المحلية.

النتائج:

1. أن هناك محاولات كثيرة لمنظمات لمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصـــفة عامة، نتيجة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدتها اقتصاديات التنمية، من جهة أخرى أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني وكذا إلى منظماته لحل المشكلات والأزمات المعقدة ضرورة.
2. منظمات المجتمع المدني لها دور فعال ومؤثر في معالجة إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقدة.
3. تلاحظ ان خريطة عمل منظمات المجتمع المدني تتركز على مجموعة أنشـــطة يمكن من خلالها امتصـــاص الصـــدمة لدي المنكوبين ووضـــع برامج التدخل الإنســـاني وفق التخصـــص والســـرعة الطارئة، كما هنالك بعض المنظمات تتخصص في المعالجات بعد الازمات عن طريق مشروعات وبرامج.
4. توجد شـراكات للأنشـطة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بدأت تظهر من خلال مشـروعات لدعم الأسـر والفئات المتضررة والنهوض بمناطق الكوارث والحروب والنزاعات.
5. أن اهتمام منظمات المجتمع المدني لا يقتصـر فقط على توجيه الاهتمام والرعاية للفقراء من الريف وللمرأة المعيلة ومناطق الحروب والنزاعات، وإنما أيضًا إلى ظاهرة عمالة الأطفال، وخاصة الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

6. عدم تنسيق جهود المنظمات العاملة في إدارة الازمات بالعاجلة وعدم الإفصاح والشفافية عن مقدرة التدخلات الإنسانية.
7. استمرار التوجه الإنمائي والحد من نسبة الفقر في جنوب دارفور يعد أهم البرامج التى تحتاج إلى تفعيل وتطوير نتيجة لظروف الحرب الأهلية والظروف البيئية.

التوصيات:

1. أهمية تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص التدخلات الطارئة عند الطواري والأزمات المعقدة وتقديم برامج الامتصاص العاجل.
2. ضرورة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة المختص بمعالجة الازمات المعقدة بعد النزاعات والحروب والنكبات بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وخاصة ما يتعلق بالمقدرة المهنية والتواؤم مع احتياجات العمل وتنمية روح المبادرة للمتطوعين والاستفادة من قدراتهم في ذلك.
3. المساهمة في إعطاء الطلبة الخرجين الفرص الكافية لزيادة قدراتهم على دخول سوق العمل ضمن القطاع الخاص مثل: توفير القروض الحسنة، برامج المشاريع الصغرى، حاضنات التكنولوجيا، الدعم المادي من طرف المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال للخريجين .
4. على منظمات المجتمع المدني الاستفادة من التطور التكنولوجي وتوظيفه من أجل تسهيل وتسريع عملها في الوصول إلى الفئات المحتاجة والمهمشة، مع العمل على رفع مستوى التنسيق بين المنظمات، على أساس تحمل المسؤوليات بشكل جماعي.
5. تعزيز الشفافية لتحكم إدارة المنظمات بتوزيع المنح وفق رؤيتها، من خلال توثيق كل النشاطات التي تقوم بها ونشرها لكل الجهات المعنية بدون تردد، والثبات على رؤية المنظمة الهادفة إلى الأخذ بيد تلك الفئات المحتاجة أمام الممولين لتثبيتها كسياسة موحده منظمات المجتمع المدني.
6. إعادة صياغة برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني من خلال وضع خطط طارئة ومشتركة فيما بينها، تأخذ الطابع التدريجي في توظيف الإمكانات المتوفرة لتقليص نسبة الفقر والبطالة.
7. توجيه اهتمام علمي لتقييم دور وفعاليات المنظمات من خلال وضع إستراتيجية ثابتة وواضحة، فالتقييم يسمح بمتابعة وملاحقة العمل والنشاط وتوفير عمليات إعادة التخطيط كلما تطلب الأمر ذلك.
8. تأكيد التنسيق بين أجهزة الدولة من خلال تطوير شراكة فعالة بين كل الأطراف، الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة ظاهرة الفقر في جنوب دارفور وفق برامج وأسس.
9. ضرورة الإتجاه من قبل الأجهزة الرسمية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني نحو توجيه الدراسات والبحوث المتعلقة بمعالجة ظاهرة الفقر في جنوب دارفور من خلال السياسات والآليات والخطط والبرامج.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. أمينة أتربوني، بناء المجتمعات والمنظمات، ترجمة: وفيق أشرف حسونة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999م.
2. الطيب حسن أبشر، إدارة الكوارث، الخرطوم، إيثار للطباعة والنشر، 1995م.
3. الطيب زين العابدين ، دور منظمات المجتمع المدني في دفع الخطة الخمسية الأولي 2007-2011م من الاستراتيجية ربع القرنية، مجموعة أوراق مقدمة في ورشة المجتمع المدني في السودان ، مركز التنوير المعرفي، 2009م.
4. بهاء الدين مكاوي ، المجتمع المدني السوداني– بعض الإشكالات التأسيسية والبنيوية ، الخرطوم ، مركز ركائز التنوير المعرفي، سلسلة ندوات التنوير، العدد (7)، 2009م.
5. هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة انفاق الخدمات الاجتماعية، جمهورية مصر، الإسكندرية، مركز دراسات الوحدة، 2005م.
6. وليد عزت الكردي، التطور فى المجتمعات العربية، عمان، دار الراية للنشر، 2009م.
7. حسن ناظم وآخرون، المجتمع المدني– تاريخ نقدي، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2003م.
8. حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والمجتمع التقليدي في السودان، ط1 القاهرة، دار الكتب الجامعية، 2001م.
9. محجوب أبكر عبد الله حسين، المنظمات غير الحكومية وأثرها على التنمية في السودان، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2013م.
10. محسن عبد الرحمن عيدوني، المنظمات الوطنية، والأهلية، عمان، دار الثقافة للطباعة والنشر، 2005م.
11. محمد الفاتح عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني (النشأة–الآليات–أدوات العمل)، ملتقى المرأة للبحوث والتدريب، تعز، اليمن، 2000م.
12. محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي، ورقة بعنوان منظمات المجتمع المدني، النشأة والآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، جمهورية اليمن، مدينة تعز، 2009م.
13. سعيد بن سعيد واخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001م.
14. سليمان بن علي العلي، تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية، واشنطن، مؤسسة أمانة الشباب، 1416هـ.
15. سليمان عمر مطرف، إدارة المنظمات وأسس ومفاهيم، الخرطوم، دار جامعة أفريقيا العالمية، 2010م.
16. عبد الرحمن احمد أبودوم ،ورقة عمل بعنوان : منظمات المجتمع المدني في السودان والاستراتيجيات القومية، مركز التنوير المعرفي, ورشة عمل دور مؤسسات المجتمع المدني، أغسطس 2008م
17. عبد الرحيم بلال، العمل الطوعي لمحاربة الفقر في السودان، ورقة منشورة في مجالة محاور، جامعة أمدرمان الأهلية، السودان، العدد الرابع، 2000م.
18. عبد الرحيم بلال، القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان، الخرطوم، دار عزة للنشر، 2005م.
19. عبد العزيز أحمد قيدوم، أزمات دارفور، الواقع والمآلات، الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2014م.
20. عبد اللطيف يوسف مشاري، أساليب التطوير المدني والسياسي فى الدول العربية والأفريقية، عمان، دار الحامد للنشر، 2012م.
21. عبد الله حنا ، المجتمعان الاهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر، 2002م.
22. علي حسن عبد الرحمن، بناء المجتمعات الحديثة، مجلة العلوم والإقتصاد، العدد السابع، 2018م.
23. عمر أحمد المصطفي، دور العمل الطوعي في بناء السلام في السودان: دراسة حالة جمعية الهلال الأحمر السوداني, اجتماع الجمعية العمومية واللجنة المركزية, المقر الدائم للمعسكرات, سوبا، 2003م.
24. فريد راغب النجار، إدارة منظمات المجتمع المدني، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2010م.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/ 1/2023
العدد الخامس: ص.ص 145-185 ISSN: 2958-8537 Issue: N5
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

25. الأجندة الأفريقية للعام 2063م، (أفريقيا التي نريد), مخرجات القمة الإنسانية العالمية، إسطنبول، 2015م.
26. أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، 2015م– 2030م، إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.
27. دليل المنظمات غير الحكومية، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برنامج الإعلام الخارجي، 2012م.
28. المجلس السوداني للمنظمات الطوعية "إسكوفا", (2003), النشاط الطوعي في السودان, مؤتمر المنظمات الطوعية العربية, 8 – 9 مارس, قاعة الصداقة الخرطوم.
29. مذكرة غير منشورة : مسودة الاصلاح الشامل ، منظمة الدعوة الاسلامية ، دولة النيجر، مارس 2022م.
30. مقابلة مع السفير عطا المنان بخيت الحاج، الامين العام لمنظمة الدعوة الاسلامية، الساعة 3 ظهراً يوم الاربعاء، الموافق 13 اكتوبر 2021م.

المراجع الأجنبية:

1. Blacher, M. (1989) “Living on the Margins. Night Shelter Use and Single Homelessness in a British City”, Ph.D thesis, Plymouth Polytechnic
2. Gill M.L and Mawby, R.I (1990) “Volunteers in the Criminal Justice System”, Milton Keynes, Open University Press
3. Lewis, P. (1988) When Cash is a Drug”, Community Care: Inside the Volunteers Sector, 25, February
4. Mounsey, S.C. (1973) Resistance to the Use of Volunteers in a Probation Setting Some Practical Issues Discussed”, Canadian Journal of Criminology and Corrections, 15, 50-8. 18. Salas, L. (1979) “Social Control and Deviance in Cuba”, New York, Praeger